Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

العراق: المحاصصة .. ومعضلة بناء الدولة الحديثة

الشاب فرويد في غزة

أسبوعية عربية سياسية ثقافية

الحرية

ALHOURRIAH

WWW.ALHOURRIAH.ORG

November 16. 2008 NO. 1212 (2286) ١٦ ـ ٢٢/١١/٢٠٠٨ العدد ١٢١٢ (٢٢٨٦)

حواتمه: الوحدة الوطنية والمرجعية.. ومطاردة البديهيات

لماذا عطلت حماس مؤتمر الحوار

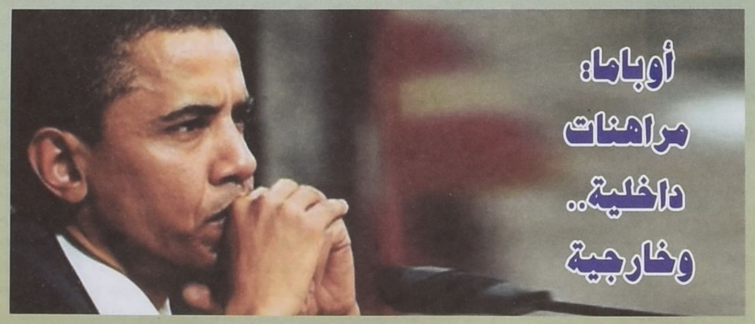

أوباما: مراهنات داخلية.. وخارجية

رجال إسرائيل في البيت الأبيض

الإسلاميون العرب والعلمانية

عام على أنابوليس: العبث على صورة مفاوضات

Digitized by Birzeit University Library

عيون وآذان

■ دراسة إسرائيلية صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» طرحت الرؤى الإسرائيلية لمجموعة من الضباط، حول أي حرب جديدة تشن على لبنان.

الدراسة تؤكد أن أي حرب ستخوضها إسرائيل على لبنان، لن تأتي بنتائج مختلفة عن تلك التي أتت بها الحرب السابقة (٢٠٠٦). نظرا لعدم تغير موازين القوى بين حزب الله وإسرائيل.

الدراسة ترى أن سبب الفشل هو محاربة إسرائيل للعدو «غير الصحيح»، وهو حزب الله بدلا من لبنان، وتشدد على ضرورة استهداف الأخير.

الدراسة تؤكد أن عملية «الجدار الواقي» (٢٠٠٢) يجب أن تكون نموذجا يحتذى بالحرب المحتملة على لبنان، وتحذر من أن استهداف «الأشرار» فقط وتحاشي المس بـ «أحباء الغرب» - أي لبنان وحكومته - سيكون أمرا مريحا للآخرين، لكنه سينزل كـ «مصيبة» على إسرائيل.

الدراسة تقول إن الحرب القادمة ستؤدي لتصفية الجيش اللبناني وتدمير البنى التحتية ولمعاناة كبيرة لكل اللبنانيين، وتضيف «من أجل منع حرب ثالثة والفوز بها عند نشوبها لن يتكرر وضع يقيم فيه سكان حيفا في الملاجئ، فيما يقضي سكان بيروت أوقاتهم في مقاه، وعلى شواطئ البحر»، وترى أن ذلك سيدفع اللبنانيين إلى ممارسة ضغوط على سلوك حزب الله أكثر من أي وسيلة ■

■ صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية، كتبت تقريرا بعنوان «جواسيس إسرائيليون على صلة بمقتل قائد في حزب الله».

التقرير يتحدث عن اتهام شقيقين، ألقي القبض عليهما مؤخرا في لبنان، بالضلوع في مقتل القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية.

التقرير يقول إن المعلومات التي حصل عليها تؤكد بشكل شبه تام أن الشقيقين علي ويوسف الجراح، اشتغلا مع الموساد الإسرائيلي.

التقرير يؤكد أيضا أن الشقيقين ليسا وحدهما، الضليعين في التعاون مع الموساد في رصد ومتابعة تحركات عماد مغنية، وأن التحقيق بدأ يكشف أسماء أخرى على صلة بالاغتيال.

من جهته أكد مصدر إسرائيلي - لم يذكر اسمه - أن الموساد ليس له أي علاقة بالاغتيال ■

■ «يحظى أوباما بفرصة مميزة لنقل أميركا من حال الحرب إلى السلام، وينتظر العالم بشغف معرفة هوية الوزيرين اللذين سيختارهما لتولي الخارجية والدفاع. وستعطي هذه الخيارات المبكرة، من بين الآف الخيارات التي ينبغي على إدارته القيام بها في الاسابيع القادمة، فكرة عن السياسات التي ينوي اعتمادها. ويأمل معظم العرب في ألا يجلب إلى مكتبه مجددا أعضاء فريق بيل كلينتون الخاص بالشرق الأوسط الذي خسر سمعته بسبب فشله في المضي قدما بعملية السلام وبسبب الانحياز الكبير لإسرائيل (..) وبالنظر إلى خطابات أوباما الذي يملك جذورا من العالم الثالث، يبدو أنه سيعتمد مقاربة مختلفة جدا، ويبدو أنه مصمم على إعادة بناء علاقات أميركا السيئة مع العالم العربي والإسلامي. ولا شك في أنه سيسعى لتفادي القيود الإستراتيجية والتشويش العقائدي التي اتسمت بها حرب بوش على الإرهاب. ويتعجب عدد قليل من كون الشعب الإسرائيلي هو الشعب الوحيد في العالم الذي كان يصلي من أجل فوز ماكين» ■

باتريك سيل
كاتب فرنسي

■ مصادر خليجية واسعة الإطلاع أكدت أن سفنا تابعة لحلف شمال الأطلسي «الناتو» قد رست في ميناء الشويخ، وأنها ستتدرب في المياه الإقليمية للكويت في وقت لاحق، في حين تجري وحدات جوية بحرينية تمرينا مشتركا مع قوات من القيادة المركزية الأميركية.

مصادر كويتية قالت إن زيارة سفن الأطلسي تأتي في إطار «مبادرة اسطنبول للتعاون»، ووصفت الزيارة بأنها ذات طابع تدريبي، وتهدف إلى تزويد الكويت بآليات تعاون أمني عملي مع الناتو، للإسهام في «حفظ الأمن الإقليمي»!.

المصادر الكويتية التي طالبت بعدم ذكر اسمها قالت إن التدريبات ستشمل كافة الوحدات العسكرية، وسلاح الجو والبحر.

مصادر إيرانية أكدت بدورها أنها «لا تنظر بعين الارتياح، إلى هذه التدريبات، كونها ستجري على بعد ٣٠ كيلو متر من احد المفاعلات النووية الإيرانية، مشيرة إلى إعلان تأهب القوات الإيرانية خلال التدريبات ■

■ أوساط كردية مطلعة أكدت أن مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان، سيطلب من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، رفع الحصار عن التعامل السياسي المفروض من أنقرة على حكومة الإقليم، وإقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين من خلال تبادل القنصليات.

الأوساط ذكرت أنه مقابل هذه الخطوة سيطرح البارزاني التعاون الكامل لحكومة الإقليم في وقف تسلل مقاتلي حزب «العمال الكردستاني» إلى تركيا عبر الحدود العراقية، وتفكيك جميع المعسكرات التي يتمركزون فيها شمال العراق.

الأوساط أوضحت أن حكومة الإقليم وفي حال حدوث اتفاق، ترغب في أن لا تتعامل أنقرة مع قضية «العمال الكردستاني» كقضية إرهاب، وتريد حلها في إطار عفو عام يصدر بهذا الخصوص. وأوضحت أن الحكومة لن تستجيب لأي دعوة لتحويل القتال إلى قتال كردي-كردي.

الأوساط لم تحدد موعدا للزيارة، ولكنها أشارت إلى أن تركيا لم تحسم موقفها تجاه التعاون مع بارزاني ■

■ أوساط عراقية مطلعة أكدت أن الحكومة العراقية بعثت برسالة إيضاحات إلى الحكومة المصرية حول تصريحات كان أطلقها الرئيس المصري حسني مبارك.

الرسالة تطالب بايضاح مصادر الرئيس المصري حسني مبارك حين قال إن هناك إسرائيليين كثيرين موجودين في العراق.

الرسالة العراقية - قالت الأوساط - جاءت تحت ضغط من عدد من التيارات العراقية الرافضة للتطبيع، لتثبيت فكرة أن العراق لا يزال يعتبر إسرائيل عدوا.

وكان مبارك قد قال في رده على سؤال لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية حول مخاطر يتعرض لها السياح الإسرائيليون في سيناء فأجاب بأنه «في سيناء لن يكون الوضع أكثر مما يجري لكم في العراق، لديكم إسرائيليون كثيرون في العراق، الخطورة عليكم في العراق أم في سيناء؟» ■

«تنبلة قذرة»

■ ذكرت صحيفة «هارتس» (١١/٨) أن جهاز الأمن الإسرائيلي يستعد للمرة الأولى لمواجهة هجوم ضد أهداف إسرائيلية تستخدم فيه «قنبلة قذرة» تحتوي على مواد إشعاعية.

وأضافت الصحيفة أن جهاز الأمن الإسرائيلي سيجري العام المقبل تدريبا هو الأول من نوعه للاستعداد لمواجهة تهديد بهجوم بقنبلة قذرة.

وبحسب الجهاز فإن هناك سيناريوهين لتنفيذ مثل هذا الهجوم، إما من خلال نثر مواد مشعة في مواقع مزدحمة، أو وضع مواد مشعة في عبوة ناسفة لتتحول إلى «قنبلة قذرة» ■

هدايا تفضح زعماء عرب

■ نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن وزارة القضاء الإسرائيلية (١١/٨) في معرض تعقيبها على المزاد العلني لبيع هدايا الزعماء الإسرائيليين أن هذا الأمر يتم وفق القانون، إذ أن القيم على أملاك الدولة مخول ببيع الهدايا لكل من يدفع أكثر، شريطة أن يعيد الأموال التي يتم جمعها من البيع لخزينة الدولة الإسرائيلية.

وتقوم إسرائيل مرة كل أربع سنوات بعرض الهدايا التي يتلقاها زعماء إسرائيل للبيع في مزاد علني، وذكرت وسائل الإعلام العبرية أن المعرض سيقام في نهاية الشهر الحالي في تل أبيب.

وسيتم عرض ٢٢٠٠ غرض للبيع في المزاد العلني يقدر ثمنهم بمئات الآف الدولارات إذ سيشمل بيع ٣٠ ساعة ثمينة، وهي من نوع لونجين وتيسو والأغلبية الساحقة من هذه الساعات مطلية بالذهب وعليها شعارات لبعض الدول العربية ، وسيبدأ المزاد بسعر مائة دولار لكل ساعة.

كما ستعرض سلاسل من الأحجار الكريمة ومجموعة كبيرة من السيجار الفاخر المعروف باسم «كوهيبا»، والتي حصل عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل إيهود أولمرت، كما سيتم عرض آلة موسيقية ثمينة قد تلقاها رئيس الوزراء السابق أرييل شارون، وكانت تقارير إسرائيلية قالت إن «رئيس الموساد منير دانمان يفتخر أمام الزائرين الأجانب الذين يأتون لمكتبه بالهدايا التي تلقاها من الزعماء العرب».

وأضافت التقارير أن الملوك والرؤساء العرب قاموا بإهدائه الكثير من الهدايا، وأكثرها كانت عبارة عن سيوف مرصعة بالذهب والأحجار الكريمة ■

لقاء سعودي إسرائيلي..!!

■ توقعت صحيفة «يديعوت أحرنوت» (١١/٧) أن يعقد لقاء بين الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، والعاهل السعودي، عبد الله بن عبد العزيز، في مؤتمر حوار الأديان الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بمبادرة السعودية .

وسيلقي الرئيس الإسرائيلي كلمة في المؤتمر تعقب كلمة العاهل السعودي.

وأضافت الصحيفة التي أوردت النبأ أن مسؤولين مصريين ومغربيين رفيعي المستوى يعملون خلف الكواليس لعقد اللقاء بهدف «دفع المبادرة السعودية» (العربية).

ورفض المراقبون للعاهل السعودي الذي عرج على المغرب في طريقه للولايات المتحدة، التعقيب على تلك الأنباء وقالوا إن «القصر الملكي لا يعلن عن جدول مواعيد الملك» ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

لهذه الأسباب عطلت حماس مؤتمر الحوار

حين سئل فوزي برهوم، الناطق باسم حركة حماس، عن أسباب تأجيل مؤتمر الحوار في القاهرة، أجاب بكل ثقة، وبدون أن يرف له جفن، أن القاهرة هي التي أجلت مؤتمر الحوار احتجاجا على رفض الرئيس عباس طلبا تقدمت به القيادة المصرية، طالبته فيه بأن يطلق سراح المعتقلين السياسيين في سجون السلطة في الضفة الغربية. وعلى هذا المنوال، واصل إعلام حماس تفسير أسباب تأجيل مؤتمر الحوار غير أن اليوم التالي حمل، على صفحات صحف القاهرة، حقيقة الموقف المصري، إذ أوضحت ثلاث صحف رئيسية هي «الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية» أن حماس هي التي قررت مقاطعة المؤتمر، وهي التي تسببت بتأجيل الحوار، وبضياع فرصة تاريخية كان يمكن للفلسطينيين أن ينطلقوا منها لمعالجة أزماتهم، وإعادة ترتيب بيتهم الداخلي.

لماذا فاجأت الحوار؟!

إذن، حماس هي المسؤولة، شاء فوزي برهوم أم أبى. فلماذا قاطعت حماس المؤتمر، ولماذا تسببت في تأجيله حتى إشعار آخر، وفي ضياع فرصة تاريخية؟

بالعودة إلى الوثائق المكتوبة، العلنية وغير العلنية يتضح لنا أن حماس قاطعت المؤتمر للأسباب التالية:

• هي أولا: تخالف الإرادة الجماعية للقوى الفلسطينية، وتخالف المشروع المصري للحوار المستمد من ردود القوى الفلسطينية على الدعوة المصرية. هي ترفض حوارا وطنيا شاملا، وتصر على حوار ثنائي بينها وبين فتح. طالبت بعقد لقاء ثنائي بينها وبين فتح في ٢٠٠٨/١٠/٢٥ لمناقشة مسودة البيان الختامي لمؤتمر الحوار، وألا يعرض على القوى الفلسطينية إلا بعد أن يتفق عليها الطرفان (هي وفتح)، كما طالبت بأن تقتصر عضوية اللجان الخمس على ممثليها وممثلي فتح، ولا مانع لديها من مشاركة مراقبين وخبراء مصريين وعرب. وبعد أن تنهي فتح وحماس أعمالهما الثنائية في اللجان الخمس، تدعي الفصائل الأخرى إلى «الحوار الشامل» لا لتناقش، ولا لتحاور، بل لتوافق (تبصم) على ما توصلت له الحركتان. أي أن حماس، في موقفها هذا تستخف بمفاهيم الوحدة الوطنية، وتستخف بالقوى الفلسطينية وتصر على إتباع سياسة الاستئثار، والاستفراد، وفي أفضل الأحوال سياسة المحاصصة والقطبية الثنائية، وإلا، فلا حوار، ولا تفاهم، ولبيق ولاية المجلس التشريعي. لذلك فقد رفضت القاهرة أن تتجاهل موقف ١٢ فصيلا فلسطينيا، ومواقف الشخصيات الوطنية المستقلة، وحرصت على أن يكون الحوار شاملا، فكان موقف حماس المعروف: لا حوار حتى إشعار آخر.

• هي ثانيا: ترفض حكومة تكنوقراط تخلف حكومة فياض و«حكومة» هنية. كما ترفض حكومة شخصيات وطنية مستقلة. وترفض (كذلك) أن يكون من مهمات الحكومة الجديدة العمل على فك الحصار عن المناطق الفلسطينية (!). وتصر على حكومة تكون انعكاسا لتمثيل القوى في المجلس التشريعي. أي تريد حكومة برئاستها، وبأغلبية وزارية من حماس، وأن تكون الوزارات «الرئيسية» كالداخلية من نصيبها هي وحدها: دون أن توضح كيف ستنجح القوى الفلسطينية في الاتفاق على حكومة «فصائلية» في ظل حالة من الانقسام، وتحت وطأة جسم فلسطيني أنخته جراح الحرب الأهلية والإعدامات العشوائية وآلة القمع والإرهاب في غزة. في موقفها هذا، أعادت حماس التأكيد على أن صراعها لا ينطلق من رؤية سياسية بل من منطلق التمسك بالسلطة. ولا شيء غير ذلك. لذلك رأت في الحوار الشامل، كما تقول في تعميم مكتبها السياسي إلى قواعد الحركة (٢٠٠٨/١١/٢) محاولة لانتزاع غزة منها، وإخراجها من الحكومة وإضعافها سياسيا، ورؤيتها للحوار الشامل، تقع بالتضاد الكامل مع رؤية القوى الأخرى، لأن رؤيتها غير توحيدية.

• هي ثالثا: ضد الانتخابات المبكرة الرئاسية والتشريعية، والمتزامنة، والتي اقترح أن تنظم في حزيران (يونيو) القادم. هي مع أن ولاية الرئيس عباس تنتهي في ٢٠٠٩/١/٩، وأن تحال صلاحية الرئاسة إلى نائب رئيس المجلس التشريعي، وحتى إشعار آخر. (بذريعة أن الظروف لا تسمح بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة خلال ستين يوما). وهي مع بقاء المجلس التشريعي (المشلول والعاجز) حتى نهاية ولايته القانونية أي ٢٠١٠/١/٢٥، حتى ولو أدى ذلك إلى تعطيل السلطة التشريعية الفلسطينية، وتعطيل المصالح الوطنية.

وهي ترى في الحوار الشامل، محاولة من عباس كما تقول لتقويم موقفه السياسي، وتمديد ولايته القانونية، وتقصير ولاية المجلس التشريعي. لذلك هي على استعداد للتضحية بالشراكة السياسية والوحدة الوطنية مقابل التمسك بمصالحها الفئوية الضيقة والمحدودة، حتى ولو أدى ذلك إلى إدامة الحصار على القطاع حتى إشعار آخر، وإبقاء الحالة الفلسطينية مشلولة، ومشرعة الأبواب أمام الاستحقاقات السياسية والإقليمية والدولية. بل هي ترى في تأزيم الوضع الفلسطيني خدمة لمصالحها الفئوية.

• هي رابعا: ضد التمثيل النسبي في انتخاب المؤسسات التشريعية، والبلدية، والنقابية. هي تدعو لقوانين انتخابات «بما يخدم مصالح الوطن». مصلحة الوطن تقتضي في هذه المرحلة (مرحلة الخلاص من الاحتلال والاستيطان) بناء الوحدة الوطنية الشاملة من القوى الوطنية كافة، وعدم استثناء أي من هذه القوى خارج الوحدة الوطنية. ويمكن للوحدة الوطنية أن تقوم على واحد من الأساسين التاليين: صفقات وفق مبدأ الكوتا، وهو أساس أثبت فشله. أو اللجوء إلى صناديق الاقتراع على مبدأ التمثيل النسبي. وهو ما أكد نجاحه، في العشرات من دول العالم، في شرق الأرض وغربها. القوى الفلسطينية كافة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والشخصيات الوطنية والمستقلة، كلها ترى في التمثيل النسبي تطويرا للنظام السياسي الفلسطيني وتطويرا للعلاقات الوطنية الفلسطينية، ما عدا حركة حماس، التي ترفض هذا المبدأ، وتدعو لمبدأ بديل هو «ما يخدم مصالح الوطن». يبقى السؤال أين تكمن مصالح الوطن.. أفي الوحدة الوطنية، وحدة الشعب وقواه السياسية، أم في نظام الاستئثار والتفرد، والانقسام؟.

• هي خامسا: ضد أن يتطرق الحوار إلى قضيتين، هما قضية التهدئة مع إسرائيل، والمفاوضات الجارية معها. بذريعة أن هاتين القضيتين ليستا بين الفصائل بل بين الحالة الفلسطينية من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى. غير أن قليلا من التأمل يوضح لنا أن هاتين القضيتين هما القضيتان البرنامجيتان سياسيا، من بين مجموع القضايا المثارة أعلاه. وهما القضيتان الوحيدتان اللتان لا تتطرقا إلى «المكاسب السلطوية»، بل تطرحان مسألتين غاية في الأهمية: الموقف من الاحتلال، وبرنامج المواجهة. ولأن حماس تريد أن تستأثر وحدها بقرار التهدئة ولا تريد للأطراف الفلسطينية أن تكون شريكا لها في القرار، فإنها ضد أن تطرح التهدئة على بساط البحث. حماس تدعي أنها ترفض بحث التهدئة إلى طاولة الحوار حتى لا تصبح تهدئة دائمة، متجاهلة أنها هي التي باتت تقف حارسا لهذه التهدئة، وهي التي باتت تصونها، وتكرس جزءا غير قليل من مسلحيها لمنع أفراد المقاومة من إطلاق الصواريخ على العدو الإسرائيلي. وحماس تدعي أنها ضد طرح المفاوضات إلى طاولة الحوار حتى لا تتحول المفاوضات إلى قرار وطني فلسطيني ملزم لها، تناست حماس أن وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني جمعت بين سلاح المقاومة وسلاح المفاوضات. وتناست أن طاهر النونو، الناطق باسم «حكومة» هنية صرح مؤخرا أن هنية أكد للنواب الأوروبيين استعداد حماس لاحترام الاتفاقات الموقعة من قبل السلطة و.م.ت.ف. (أي أوسلو وغيرها من الاتفاقات والمعاهدات). وتناست أن رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل صرح في أكثر من مرة عن استعداد حركته للدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وبرعاية أميركية، تقود إلى هدنة طويلة.

بعد هذا، دعونا نقرأ ما جاء في إحدى زوايا «فلسطين المسلمة» في عددها الأخير. تتوقع المجلة أن تشهد العلاقات بين حماس وعدد من الدول العربية والأوروبية انفراجات، تعزز موقع الحركة سياسيا. لكن المجلة تجاهلت أن الحالة الفلسطينية في ظل الانقسام القائم والحصار المفروض على القطاع، مرشحة لمزيد من الأزمات. وهكذا، حين نقرأ ما جاء في «فلسطين المسلمة»، نشتم بين السطور رائحة كريهة لعقلية سياسية فئوية، تتجاهل المصالح الوطنية بما فيها مصالح القواعد الشعبية لحركة حماس نفسها، حرصا على مصالح نخبة تمسك بزمام القرار وبمغانم سلطة مغتصبة ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

إعلام حماس مهّد مطولا لإفشال مؤتمر الحوار

ملف

- «فلسطين المسلمة» تنبأت مسبقا بأن حماس سوف تقاطع وكشفت أن المشكلة الرئيسية كانت في رفضها الحوار الشامل وتمسكها بالحوار الثنائي وصيغة المحاصصة بديلا للشراكة السياسية
- حماس انتقدت عباس لوضعه شروط مسبقة للحوار ثم عادت لتفرض شروطها قبل ساعات من موعد المؤتمر
- حماس تصف المشروع المصري للحوار بأنه مفخخ وأن الحوار الشامل دعوة للتقويم وإنقاذ عباس من مأزقه (!)

■ يمكن لأي محلل موضوعي ومحايد، وإذا ما راجع الوثائق العلنية و«الداخلية» لحركة حماس، أن يتيقن من أن الحركة كانت تملك، مسبقا، قرارا بمقاطعة الحوار الوطني الشامل الذي رعته القاهرة ودعت له في ٢٠٠٨/١١/٩، ثم أعلنت عن تأجيله بعد أن قررت حماس التغيب عنه. وبذريعة أن الأجواء غير مناسبة لانجاح الحوار.

إذا ما تجاوزنا التصريحات اليومية لقيادات الحركة في قطاع غزة، وفي الخارج، يمكن أن نضع بين أيدينا عدد تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي من مجلة «فلسطين المسلمة» الناطقة بلسان الحركة.

العدد المذكور، كما هو معروف، تم تحريره وطباعته في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ليصدر في مطلع الشهر الجاري. وبالتالي فإن كل ما صدر فيه من مواقف تمت بلورتها قبل أن تطرح حماس مسألة إطلاق المعتقلين في سجون السلطة شرطا للمشاركة في الحوار.

الغلاف يحمل عنوانا دالا، وناطقا بما فيه الكفاية «حوارات القاهرة، تقدم بطيء.. والمشروع المصري مفخخ». كما يتضمن العدد ملفا حول ولاية الرئيس محمود عباس بعنوان «رئاسة السلطة الفلسطينية»، وفاق فلسطيني أو رئيس فاقد للشرعيتين القانونية والشعبية».

افتتاحية العدد، (ولنا كلمة) تحدثت عن «حوار القاهرة.. ورؤية حماس المتكاملة للحل».

حوار ثنائي على كل المستويات

رؤية حماس تنطلق من فكرة تشكيل لجان خمس، تقتصر عضويتها على حركتي فتح وحماس، ولا مانع من مشاركة خبراء مصريين وعرب، تناقش قضايا الخلاف المدرجة على جدول الأعمال. إذن حماس ترفض في «الافتتاحية» كما رفضت في اللقاء مع الجانب المصري، الحوار الوطني الشامل، وتصر على الحوار الثنائي بينها وبين فتح، وبمشاركة عربية (لا باس) وما يتم الاتفاق عليه، يعتبر هو الوحيد الذي يتوجب على الآخرين الموافقة عليه والرضوخ له. وفي الوقت نفسه تحاول حماس أن تستهتر بعقول الناس من خلال حديثها عن ما تسميه «الشراكة السياسية»، ثم تنسف هذه «الشراكة» حين تشترط أن تكون نسخة طبق الأصل عن التمثيل السياسي في المجلس التشريعي.

وبعد أن تعرض حماس رؤيتها المسماة «متكاملة وموضوعية»، تخلص في افتتاحية «فلسطين المسلمة» إلى القول «إذا كان المصريون والعرب جادين في حل الأزمة، فما عليهم إلا التعامل بموضوعية مع رؤية حماس لأنه ثبت أن الرؤية الأخرى قصيرة (ربما كان يقصد قاصرة) وعاجزة وفنوية».

شروط مسبقة

وهكذا وبقدرة قادر، يصبح لحماس شروطها المسبقة في الحوار، «إما أن تقبلوا رؤيتي كما هي، ودون تعديل، وإما لا حوار حتى إشعار آخر». وكذلك تتحول الدعوة إلى الحوار الثنائي، ورفض الحوار الشامل، رؤية موضوعية ومتكاملة، وتتحول الدعوة إلى الوحدة الوطنية الحقيقة القائمة على الشراكة السياسية والحوار الشامل، رؤية قصيرة وعاجزة وفنوية. قاموس سياسي جديد تبتدعه حماس، تحاول أن تقنع الناس بها، بعد أن فشلت في إقناع قواعدها.

ومع تقليب صفحات المجلة طالعنا تصريح لمحمد نزال عضو المكتب السياسي للحركة يتهم فيه تيارا داخل فتح بأنه مناوئ للحوار، وذنب هذا التيار، كما يصفه نزال أنه «يرفض حوارا ثنائيا (بين فتح وحماس) ويريد حوارا شاملا». ويرى نزال أن الحوار الشامل من شأنه «التمديد للرئيس محمود عباس في الرئاسة، وهذا ما لا ترغب به حماس وتعارضه».

التنبؤ المسبق بالفشل

الموضوع الرئيسي عن الحوار جاء في الصفحة ٢٨ من العدد بعنوان ينطق بوضوح «المطمطة، والارتخاء. النتائج الإيجابية ليست قريبة المنال، دوافع تعديلات الخطة المصرية واحتمالات الحوار الفلسطيني».

كاتب المقال يرى أن «الحوارات الثنائية مع عموم القوى الفلسطينية طوال الشهرين الماضيين استهدفت البحث في إمكانية بناء برنامج سياسي مشترك بين جميع الفصائل، يأمل أن يوفر ذلك ارضية لحوار مباشر بين حركتي فتح وحماس». إنها عودة مرة أخرى للتمسك بالحوار الثنائي بديلا للحوار الشامل.

رفض المشروع المصري

ثم يمضي كاتب المقال فينقل عن وفد حماس إلى القاهرة أنه أبلغ القيادة المصرية «رفض الحركة المشروع المصري وتعديلاته الفصائلية التي طرحت من البعض لعدة أسباب. فحركة حماس اعتبرت أن المشروع تم طبخه بطريقة تهدف لإقصائها على مسارين:

• الأول، إخراجها من الحكومة من خلال تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة.

• والثاني، إخراجها من المجلس التشريعي عبر انتخابات تشريعية مبكرة».

وعن صيغة الحوار يؤكد كاتب المقال أن وفد حماس أبلغ الجانب المصري أن الحركة ترفض الحوار الشامل، وأنها تتمسك بالحوار الثنائي مع حركة فتح أولا ومن ثم الانتقال للحوار الشامل. لماذا؟ لأن وجهة نظر حماس تقول «إن القضايا الإشكالية والمعلقة في الساحة الفلسطينية تدور أساسا بينهما (فتح وحماس) إضافة إلى أن حماس وفتح تملكان من الناحية الشرعية والقانونية ٨٧٪ من عضوية المجلس التشريعي».

ويستطرد أن حماس تنظر إلى مطالب فتح بالبدء بالحوار الشامل بمحاولة من الأخيرة لتقويم الأمور والقول بأن الإشكالية في الساحة الفلسطينية ليست بين فتح وحماس بل بين حماس وكل القوى الفلسطينية.

ويفترض كاتب المقال أن القيادة المصرية استجابت لاقتراحات حماس، وأدخلت على الورقة المصرية التعديلات التي طالبت بها الحركة. غير أنه ومع هذا كله يختتم مقالته مستبعدا أن ينجح الحوار وأن تعالج الأزمة الفلسطينية.

يقول المقال في خاتمته:

«ومع هذا وذاك، وبعد أن أرسلت القاهرة لمختلف القوى والفصائل دعوة الحوار الشامل في الشهر القادم، وعلى ضوء قراءتنا لمواقف عموم القوى الفلسطينية وللحراكات التي مازالت مستمرة بهذا الشأن، فإن الأجواء والمناخات الحالية لا توحي ولا تبشر بقرب التوصل إلى نتائج عملية على الارض بالنسبة لمسألة إنجاح الحوار الفلسطيني القادم. وخصوصا أن الموعد المقرر للقاء الثنائي (بين فتح وحماس) لم يحدد إلى حينه. وبالنتيجة فإن الحوار الفلسطيني في القاهرة معرض لعدم الاكتمال، أو الارتخاء، أو المطمطة. والنتائج المتوخاة ليست قريبة المنال».

إلى الجحيم

إذن، مادام الحوار الثنائي مستبعدا، ومادامت سياسة المحاصصة والصفقات الثنائية مستبعدة فليذهب الحوار الشامل إلى الجحيم، وليستمر الانقسام، والحصار، أما الشعارات التي توحي بالحرص على مصالح الشعب وحقوقه، فليست إلا للاستهلاك السياسي، وللتجارة بمشاعر الناس ليس إلا.

وللأسف صدقت «نبوءة» حماس، فلقد تعطل الحوار، ليس لأن الورقة المصرية كانت قاصرة، وليس لأن المصريين لم يحضروا الأجواء المناسبة، بل لأن حماس تمسكت بالحوار الثنائي، وأصرت على إقصاء الآخرين. مسكينة الوحدة الوطنية ■

رئاسة السلطة الفلسطينية.. وفاق فلسطيني أو رئيس فاقد للشرعيتين القانونية والشعبية

فلسطين المسلمة

- صمود صهيوني قرب غزة المواجهة مع حماس حتمية
- فاروق القدومي منظمة التحرير غير شرعية وقراراتها باطلة
- الفلسطينيون في عكا يواجهون هستيريا العنصرية والتعايش الوهمي
- الحملة على حماس في الضفة اعتقال 500 وإغلاق 20 مؤسسة في شهرين

جبهة اليسار في غزة: مصالح فئوية وراء تعطيل الحوار

«الحرية» ـ غزة

■ نظمت قوى اليسار الفلسطيني «الجبهتان الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني» ندوة سياسية بالمحافظة الوسطى في قطاع غزة (٢٠٠٨/١١/٩) بعنوان «الحوار الوطني محطة هامة لتجاوز الانقسام».

شارك في الندوة كلا من طلال أبو ظريفة عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، وصبحي الجديلي عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، وجميل مزهر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية.

أشار الرفيق طلال أبو ظريفة الى أن هناك قوى فلسطينية وإقليمية وراء تعطيل الحوار الوطني الشامل بالقاهرة إلى ما بعد استلام الإدارة الامريكية الجديدة، وما بعد الانتخابات الاسرائيلية وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة.

كما أشار الى أن هناك شخصيات فلسطينية تطفي عليها المصالح الشخصية والحزبية الضيقة وتعمل على خدمة أجندة عربية وإقليمية ودولية. وهذه الفئة لا تريد حوارا يخرج شعبنا من أزمة الانقسام المدمر الذي ضيع الحقوق الوطنية وأرهق شعبنا.

ودعا أبو ظريفة الى تغليب المصالح الوطنية العليا لشعبنا فوق كل اعتبارات شخصية وفئوية أخرى، وابعاد التجاذبات والصراعات على السلطة وطرحها جانبا من أجل تحقيق آمال شعبنا في الاستقلال والعودة والدولة.

وطالب بتحرك شعبي وجماهيري للضغط على طرفي الصراع من أجل العودة إلى الوحدة الوطنية، والحفاظ على ما تبقى من الحقوق الوطنية، والعودة الى الشعب بانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفق التمثيل النسبي الكامل.

من جانبه اعرب جميل مزهر عن أسفه لقرار تأجيل جلسات الحوار، متهما أطرافا لديها مصالح بتعطيله مؤكدا أن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني تقتضي البدء بالحوار الوطني الشامل لتخليص شعبنا من الوضع المأساوي الذي يعيشه في ظل الحصار والعدوان والمخاطر السياسية المحدقة به والتي تهدد بضياع المشروع الوطني الفلسطيني، مبديا أسفه من قرار تأجيل موعد جلسات الحوار الوطني الشامل بالقاهرة، بطلب من حركة حماس، معتبرا هذا القرار يعكس حقيقة قائمة أن أي من طرفي الانقسام بإمكانه تعطيل الحوار.

وحول الورقة المصرية أشار صبحي الجديلي إلى أن حزب الشعب الفلسطيني اعتبرها أساسا صالحا للحوار رغم بعض الملاحظات الإجرائية والتي تمثلت في ضرورة أن يكون هناك سقف زمني للانتخابات، وألا يتجاوز موعدها كانون الثاني - ٢٠١٠. وفي موضوع اللجان شدد على ضرورة الا يبقى عملها مفتوحا وأن تكون بسقف زمني لها حتى لا تكون عرضة للمماطلة من قبل فصائل فلسطينية ■

ما صمتت عنه «فلسطين المسلمة» باح به تعميم المكتب السياسي لحماس إلى «النقباء»

- حماس: دخلت مصر الوساطة بين الفلسطينيين وكاهلها مثقل بالتزامات وضغوط إسرائيلية وأميركية
- فتح ارادت من الحوار استعادة غزة وتجاوز عقدة ولاية عباس وسحب بساط الشرعية من تحت حماس بالدعوة لانتخابات مصممة على القياس وشطبها من المعادلة كما تم شطبها في الضفة امنيا
- العرب لا يريدون حماس في السلطة حتى ولو حررت فلسطين وهم يخافون من ان تمتد إلى ما هو ابعد من الجغرافيا
- القاهرة تنسق مع عباس في إطار التنسيق العام مع واشنطن وتل ابيب
- نرفض التمثيل النسبي ونطالب بقانون يخدم «مصلحة الوطن»

إذا انتقلنا من قراءة موقف حماس، ونواياها المبيتة لتعطيل الحوار كما وردت في صفحاتها الرسمية، إلى قراءة هذا الموقف بوضوح أكثر، في وثائقها الداخلية، فإننا سنقف أمام صورة واضحة لا تحتاج إلى شرح وتعليق.

في ٢٠٠٨/١١/٢، وزع المكتب السياسي لحركة حماس، تعميما على قيادات الحركة حتى رتبة «النقباء» أي مسؤولي المناطق. شرح فيه موقف الحركة من الحوار والورقة المصرية. وفيما يلي النص الكامل للتعميم:

بسم الله الرحمن الرحيم

حوار القاهرة.. تفاؤل أقل

التفاؤل بنتائج الحوار الفلسطيني بالقاهرة مسألة تحتاج إلى توقف. قد ينجح الأطراف في تفكيك بعض الاحتقانات، ولكنها لا تستطيع أن تصل إلى رؤية متقاربة في كل الملفات الأساسية على خلفية ما يحمله طرف فلسطيني (السلطة تحديدا) والطرف العربي الوسيط من تصورات، وما يثقل كاهل الاثنين من التزامات وضغوط دولية وتحديدا أميركية وإسرائيلية.

فتح تريد أولا استعادة غزة أو بمعنى ادق إنهاء سيطرة حماس عليها. وثانيا تجاوز عقدة انتهاء ولاية الرئيس. وثالثا سحب بساط الشرعية من تحت حركة حماس من خلال إجراء انتخابات مصممة على القياس، وإذا أمكن شطبها من المعادلة السياسية بعد ما تم شطبها أمنيا حسب قادة أمن رام الله في الضفة.

أما الوسطاء العرب من جهتهم، فهم لا يريدون حماس بالسلطة حتى لو حررت فلسطين.

فهي جزء من محور الشر، وسيطرتها على غزة بقدر ما تحرجهم وتفضح عجزهم وربما تواطئهم فإنها تقلق منامهم من أن تمتد إلى ما هو ابعد من حيث الجغرافيا، فضلا عن اعتبار هذه السيطرة عقبة كأداء في وجه أي صفقة للحل السياسي.

على الجانب الآخر تدرك حماس صعوبة الوضع. فمن جهة تزداد حلقات الحصار إحكاما من حولها في غزة، والعرب الذين كانت تنتظر مروءتهم أو خجلهم لكسر الحصار اصبحوا واضحين في انحيازهم لخيار واشنطن ودفعهم إلى مربع إسرائيل بل ربما بالغ بعضهم في سونه متجاوزا ما يستطيع أن يفعله الاحتلال في بعض العناوين وظلم ذوي القربى على الدوام كان اشد مضاضة.

حوار لا مفر منه،

النتيجة من كل ما سبق أن الأطراف تجد نفسها أمام حوار لا مفر منه، بعضها سيناور حتى يخرج بأقل الخسائر (حماس) والبعض الآخر سيذهب كنوع من العلاقات العامة وإرضاء للجهة الراعية للحوار وطمعا في حل بعض أزماته، وفي الوقت ذاته لا يريد اتفاقا حقيقيا وما يحزنون.

أما مصر راعية الحوار، فهي لا تريد أن تخرج من المشهد وتضع من ضمن اهتماماتها أن تتخلص من كابوس غزة وما يشكله من ضغط على صورتها وبالقدر ذاته لا تريد لأدوارها الإقليمية وتحديدا فيما يخص الوساطة مع الإسرائيليين في ملفي التهدئة والجندي الأسير أن تذهب أدراج الرياح دون ما تفغل أهمية استمرار إمساكها بالورقة الفلسطينية وتعزيز قدرتها على التدخل بين الفرقاء الفلسطينيين.

الورقة المصرية بين العموميات والقصد المبطن

الدعوة المصرية للحوار في القاهرة بالرغم من ترحيبات الأطراف ومحاولات إشاعة التفاؤل لا يمكن الاطمئنان إلى أن الطريق إلى نجاحها سالك. فمن جهة جاء رفض فتح اللقاء الثنائي مع حركة حماس لأجل التفاهم حول جملة المقاطع العالقة باعتبار أن أصل الخلاف هو بين الحركتين، رسالة واضحة من فتح أنها تحاول أن تستقوي بحضور بعض الفصائل تحت ذريعة الحوار الشامل، وذلك أولا لتصعيب الوصول إلى اتفاق وثانيا لفرض بعض الصيغ غير المقبولة على حماس بحجة أن هذه المواقف تمثل رأيا وطنيا عاما دون أن ننسى أن التنسيق والتفاهم المصري مع أبو مازن وسلطته ضمن التنسيق الأوسع مع واشنطن وعواصم إقليمية، من بينها تل أبيب، يجعل مساحة التوافق والتقارب بين هذه الأطراف كبيرا في الكثير من العناوين المطروحة. ولعل أقرب الشواهد أن حركة فتح قبلت بالورقة المصرية وهي مغمضة العينين باعتبار أن الصيغة العامة للورقة تركت لها حرية التصرف فيما يمكن أن يكون التزاما عليها، وفي الوقت نفسه الذي حددت فيه الكثير من الالتزامات على حماس مما فرض على قيادة الحركة أن تبدي عددا من التحفظات على الورقة مع إعلان تمسكها بالحوار وحرصها على تلبية وإنجاح الدعوة المصرية وهو ما يمكن أن يعطي صورة عن الورقة والمواقف التي ترفضها وفي الوقت نفسه تأييد حماس.

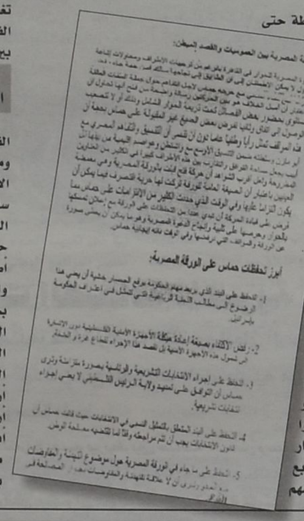

الورقة المصرية بين العموميات والقصد المبطن:

أبرز تحفظات حماس على الورقة المصرية:

١. التحفظ على البند الذي يربط مهام الحكومة برفع الحصار خشية أن يعني هذا الرضوخ إلى مطالب اللجنة الرباعية التي تتمثل في اعتراف الحكومة بإسرائيل.

٢. رفض الاكتفاء بصيغة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية دون الإشارة إلى شمول هذه الأجهزة الأمنية بل تقصد هذا الإجراء لقطاع غزة والضفة.

٣. التحفظ على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بصورة متزامنة وترى حماس أن التوافق على تمديد ولاية الرئيس الفلسطيني لا يعني إجراء انتخابات تشريعية.

٤. التحفظ على البند المتعلق بالتمثيل النسبي في الانتخابات حيث قالت حماس أن قانون الانتخابات يجب مراجعته وفقا لما تقتضيه مصلحة الوطن.

٥. التحفظ على ما جاء في الورقة المصرية حول موضوع التهدئة والمفاوضات مع العدو وترى أن لا علاقة للتهدئة والمفاوضات بحوار المصالحة في القاهرة ■

جبهة اليسار الفلسطيني في لبنان: تعطيل الحوار يعقد الأزمة الفلسطينية

«الحرية» ـ بيروت

■ تدارست جبهة اليسار الفلسطيني في لبنان (٢٠٠٨/١١/١٢) التداعيات الناجمة عن تعطيل الحوار الوطني الفلسطيني الذي كان مزمعاً انعقاده في التاسع من شهر تشرين الثاني الجاري بعد أن أعلنت حركة حماس مقاطعتها له. ولاحظت أن مسوغات المقاطعة للحوار الذي كان يؤمل منه أن يفتح باباً للتقدم نحو إنهاء حالة الإنقسام، وأن يضع كافة القضايا الخلافية على طاولة الحوار الوطني الفلسطيني. وبدلاً من التقدم خطوة إلى الأمام جاء تعطيل الحوار ليعمق من حالة الانقسام، ويزيد الاحتقان والتوتر في العلاقات الفلسطينية الداخلية.

إن تعطيل الحوار الوطني الشامل يثير المخاوف مرة أخرى للعودة إلى اتفاقات المحاصصة الثنائية وتغليب المصلحة الفئوية على حساب المصالح الوطنية العامة في ظل استمرار الحصار لقطاع غزة واتساع الاستيطان في الضفة الغربية وتصاعد عملية التهويد في مدينة القدس.

إننا في جبهة اليسار الفلسطيني في لبنان نؤكد أن وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية ومقاومتها يقع في صلب استعادة دورها وطبيعتها كحركة تحرر وطني تتطلب إنهاء حالة الانقسام من خلال حوار وطني شامل يتغلب على أي عقبات ذاتية داخلية أو أي تدخلات دولية وإقليمية ويضع المصالح الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار ويعيد النظر بالعملية السياسية الجارية ويضع حداً للمفاوضات العبثية والمؤذية.

إن جبهة اليسار تجدد دعوتها لتوفير مناخات الحوار الوطني الشامل بما يفضي الى التوافق على حكومة انتقالية تستعيد وحدة المؤسسات وتحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تتم على قاعدة التمثيل النسبي الكامل. ويقود إلى إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من مدخل انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد من الداخل والخارج على قاعدة التمثيل النسبي الكامل. وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية وبعيدة عن الولاءات الحزبية ■

جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا: تعطيل الحوار يعمق الانقسام والتوتر الداخلي

■ عقدت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا (الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني) اجتماعاً طارئاً لها (٢٠٠٨/١١/١١) تدارس التداعيات الناجمة عن تعطيل الحوار الوطني الفلسطيني الذي كان مزمعاً انعقاده في التاسع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري بعد أن أعلنت حركة حماس مقاطعتها له . ولاحظت في بيان صدر عن الاجتماع أن لا سبب يمكن أن يكون مقبولاً لمقاطعة الحوار الذي كان مأمولاً منه على الأقل أن يخفف من حالة الاحتقان في الساحة الفلسطينية ، وأن يفتح باباً للتقدم نحو إنهاء حالة الإنقسام ، وأن يضع كافة القضايا الخلافية في مكانها الصحيح على طاولة الحوار الوطني الفلسطيني . وبدلاً من التقدم خطوة إلى الأمام جاء تعطيل الحوار ليعمق من حالة الانقسام. ويرفع منسوب التوتر في العلاقات الفلسطينية الداخلية. إن تعطيل الحوار الوطني الشامل يثير المخاوف مرة أخرى للعودة إلى اتفاقات المحاصصة الثنائية وتغليب المصلحة الفئوية على حساب المصالح الوطنية العامة .

وأكدت جبهة اليسار الفلسطيني في سوريا أن استعادة الحركة الفلسطينية لدورها وطبيعتها كحركة تحرر وطني تتطلب إنهاء حالة الانقسام، من خلال حوار وطني شامل يتغلب على أي عقبات ذاتية داخلية أو أي تدخلات دولية وإقليمية ويضع المصالح الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار ويعيد النظر بالعملية السياسية الجارية ويضع حداً للمفاوضات العبثية والمؤذية . حوار وطني فلسطيني شامل يفضي إلى التوافق على حكومة انتقالية تستعيد وحدة المؤسسات وتحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تتم على قاعدة التمثيل النسبي الكامل . ويقود إلى إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من مدخل انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد من الداخل والخارج على قاعدة التمثيل النسبي الكامل. ■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين — الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — حزب الشعب الفلسطيني

دمشق ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

Digitized by Birzeit University Library

مصر تحمل حماس مسؤولية تعطيل الحوار

• «الأهرام»: الحوار تأجل بسبب رفض حماس المشاركة فيه

• «الأخبار»: حماس تتسبب في إرجاء الحوار الشامل رغم توافق الفصائل على عقده

• «الجمهورية»: حماس أضاعت الفرصة... فتأجل الحوار

«الحرية» ـ القاهرة

■ في اليوم التالي لقرار القاهرة تأجيل مؤتمر الحوار الفلسطيني حتى إشعار آخر، حفلت الصحف المصرية الثلاث (الأهرام، الجمهورية ـ الأخبار) بأخبار التأجيل، وبتعليقات، رسمت حدود الموقف المصري وطبيعته، وحملت حركة حماس، والقوى الفلسطينية المؤيدة لها مسؤولية تعطيل الحوار.

«الأهرام»: رفض حماس

«الأهرام»، كتبت في ٢٠٠٨/١١/٩ أن «مصر تؤجل الحوار الفلسطيني إلى موعد لاحق نتيجة رفض حماس المشاركة فيه، ونقلت على لسان مصدر رفيع المستوى تحذيره «من عواقب ضياع الفرصة التي وفرتها مصر لتوحيد الصف الفلسطيني، ووصفت قرار حماس بعدم المشاركة في مؤتمر الحوار أنه «تطور مفاجئ، وأنه على ضوء موقف حماس قررت القاهرة التأجيل. وتمنى المصدر المصري، كما نقلت «الأهرام، لو أن كل الفصائل والتنظيمات «تتخذ المواقف المؤاتية لانجاح الجهود المصرية الراجعة لعقد الحوار الوطني الفلسطيني الشامل».

«الأخبار»: حماس هي السبب

أما «الأخبار، فعنونت تقريرها بالقول «حماس تتسبب في إرجاء الحوار الشامل رغم توافق الفصائل على عقده». وقالت «الأخبار»، «فجأة ودون سابق إنذار أبلغت حركة حماس مصر أنها لن تتمكن من المشاركة في الحوار الشامل لإنهاء حالة الانقسام». وأوحت «الأخبار» أن ثمة خلافات داخل الصف القيادي لحماس بشأن المشاركة في بالحوار. وقالت، «جاء قرار حماس بعد سلسلة من التصريحات المتناقضة على السنة عدد من قادتها في داخل فلسطين وخارجها، وحملت حماس مسؤولية إضاعة «فرصة تاريخية» وأضرت بذلك بالمصالح الوطنية الفلسطينية.

وذهبت «الأخبار» إلى التأكيد أن حماس لم يكن لديها الرغبة في بدء الحوار الشامل، حتى ولو تمت الاستجابة إلى تحفظاتها على الورقة المصرية.

ولاحظت «الأخبار» أن حماس تسلمت من القيادة المصرية ضمانات بتشكيل لجان مختلفة لبحث نقاط الخلاف والعمل على المحاور المختلفة وفي إطار من التوافق.

وأضافت أنه «رغم توافر كل تلك الضمانات فإن حماس تعمدت خلال الأيام القليلة الماضية في إطلاق تصريحات من شأنها إحداث نوع من تضييع الوقت، كان آخرها إعلان عدم التمكن من المشاركة لمزيد من الدراسة، ومن قبلها الزيارة المفاجئة التي قام بها موسى أبو مرزوق (...) إلى القاهرة، ووصفت «الأخبار» هذه الزيارة بأنها «كانت تهدف إعادة فتح مسودة الحوار الشامل، لكن الرؤية لم تعدل ولم تفتح ولم يحذف منها شيء أو يضاف إليها شيء».

وتختتم «الأخبار» بالسؤال «لماذا أضاعت حماس الفرصة التاريخية، ... وتجيب أن «الإجابة بالطبع عند قادة حماس، وخاصة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة».

أما «الجمهورية» فقد نشرت نبأ التأجيل تحت عنوان «حماس أضاعت الفرصة وتأجل الحوار» ■

التأجيل في افتتاحيات الصحافة المصرية

«الأهرام»: حماس حاولت فرض شروطها، وعندما فشلت رفضت الخضوع لمنطق الحوار

«الأخبار»: الملابسات تشير إلى أن إسرائيل وحماس تستهدفان منع المصالحة الفلسطينية من أجل إنهاء الانشقاق وعودة وحدة الصف

... من جانب آخر، صدرت افتتاحيات الصحف المصرية وهي تتناول قرار التأجيل ومسؤولية حماس في ذلك.

«الأهرام» في زاوية «رأي الأهرام» كتبت في ٢٠٠٨/١١/٩ تقول إن «حماس لم تستوعب» المتغيرات الدولية والإقليمية وأنها «حاولت فرض شروطها على الحوار الموسع للفصائل الفلسطينية وعندما فشلت رفضت الخضوع لمنطق الحوار.

أما جلال جويدار، فكتب في زاوية «خواطر» في «الأخبار» في التاريخ نفسه يربط بين سياسة حماس وسياسة إسرائيل وما تلحقانه من ضرر القضية والمصالح الوطنية الفلسطينية.

وقال «يبدو أن هناك عدم رغبة ونية مبيتة من جانب حماس لعدم المشاركة (في مؤتمر الحوار) تجسدت في البحث عن مبرر أو حجة وهو ما كشفته عملية توجيه الاتهامات والرد عليه».

وفيما يلي النص الكامل للافتتاحيتين:

الأهرام ـ ٢٠٠٨/١١/٩

قضية الفرص الضائعة:

■ لم تستوعب بعض الأطراف الفلسطينية حتى الآن المتغيرات التي تمر بها المنطقة والعالم، ولم تدرك أن الفرص الضائعة في القضية الفلسطينية قد لا تتكرر مرة أخرى، وأن هناك قضايا أخرى كثيرة أصبحت تشغل العالم، جعلت القضية الفلسطينية تتراجع في جدول أولويات المجتمع الدولي.

إن البداية الحقيقية للحفاظ على الزخم المطلوب لاستمرار الاهتمام بالمسار الفلسطيني، هي لم الشمل الفلسطيني، وحل الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، خاصة فتح وحماس، واستعادة وحدة الجبهة الداخلية الفلسطينية، والتخلص من الشرذمة الحالية.

ولذلك بذلت مصر جهدا كبيرا لمساعدة الفلسطينيين على تجاوز خلافاتهم، وأجرت حوارات ثنائية مع جميع الفصائل، وصولا إلى قواسم مشتركة تصلح أساسا لحوار موسع يشارك فيه الجميع، ويصلون من خلاله إلى خطة عمل يلتزمون بها، لتحقيق الوحدة الوطنية، ولتصبح كل القوى الفلسطينية صفا واحدا في مواجهة إسرائيل.

كما بذلت مصر جهدا كبيرا واضحا في تحقيق التهدئة في قطاع غزة، والحفاظ عليها، رغم بعض الاستفزازات التي كانت تحدث من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لإتاحة الفرصة أمام أبناء غزة لاستعادة حياتهم العادية والتخلص من آثار الحصار.

لكن حركة حماس لم تستوعب كل ذلك، وحاولت فرض شروطها على الحوار الموسع للفصائل الفلسطينية، وعندما فشلت رفضت الخضوع لمنطق الحوار، مما أدى إلى تأجيل الحوار الوطني الفلسطيني، وهو أمر يضر بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويؤدي إلى إضعاف الوضع الفلسطيني وإلى مزيد من الإهمال الدولي والإقليمي للقضية الفلسطينية.

إن كل عربي يتمنى أن تكون كل القوى الفلسطينية على مستوى المسؤولية، وتعلي مصالح الفلسطينيين على مصالحها الشخصية ■

زاوية «رأي الأهرام»

الأخبار (القاهرة) ٢٠٠٨/١١/٩

ارحموا الشعب الفلسطيني

جلال جويدار

• الملابسات تشير إلى أن إسرائيل وحماس تستهدفان منع المصالحة الفلسطينية من أجل إنهاء الانشقاق وعودة وحدة الصف.

■ توقيت الصدام المسلح الذي شهده قطاع غزة الواقع تحت سلطة حماس منذ انقلاب العام الماضي يثير الكثير من علامات الاستفهام حول التوقيت وتبعياته. كل الملابسات التي صاحبت هذه الأحداث تشير إلى أن الطرفين إسرائيل وحماس يستهدفان منع المصالحة الفلسطينية من أجل إنهاء الانشقاق وعودة وحدة الصف الذي من المؤكد أنه لصالح القضية الفلسطينية. ليس أدل على هذه الحقيقة التي هي لصالح إسرائيل من تلك التصريحات التي صدرت عن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في آن واحد لقد ذكر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أنهم راغبون في استمرار التهدئة رغم العملية العسكرية التي راح ضحيتها سبعة من كوادر حماس وإن كان لا أحد يعرف أسباب تلك الغارة الإسرائيلية المفاجئة. وجاء رد الحماسيين بإطلاق عشرات الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية، في نفس الوقت انطلق المتحدثون باسم حماس في غزة وفي بيروت يتحدثون عن عدم مشاركتهم في مؤتمر المصالحة بين الفصائل الذي كان من المقرر أن يبدأ غداً في القاهرة بمبادرة مصرية بذل من أجلها الكثير من الجهد والوقت.

ورغم عدم وجود علاقة بين ما قامت به إسرائيل ورد حماس وبين مؤتمر المصالحة فإنه يبدو أن هناك عدم رغبة ونية مبيتة من جانب حماس لعدم المشاركة فيه تجسدت في البحث عن مبرر أو حجة وهو ما كشفته عملية توجيه الاتهامات والرد عليها، من جانب حركة فتح حول تبادل اعتقال مؤيدي الحركتين في غزة ورام الله. من ناحية أخرى برر الحماسيون موقفهم بعدم الأخذ بملاحظاتهم على الورقة المصرية للمصالحة وهو أمر كان يمكن مناقشته داخل المؤتمر حيث أن الاتصال المباشر بين الفرقاء لا بد وأن يصل بهم إلى توافق إذا خلصت النية.

لا بد أن تدرك جماعة حماس وكذلك فتح أن عدم التوصل إلى تسوية للخلافات مع السلطة في رام الله إنما يعني تكريس الانفصال والانشقاق وهو ما سوف ينتهي بتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على أمل إقامة الدولة المستقلة. أخشى أن تكون هناك عناصر فلسطينية ضد المصالحة التي تنظر إليها باعتبارها ضد مصالحها الشخصية. ليس هناك ما يمكن قوله لكل الفصائل الفلسطينية وقياداتها سوى: ارحموا الشعب الفلسطيني ومعاناته... عليكم أن تؤمنوا بأن مصداقية الشعارات ترفعونها مرهونة بمصداقيتها وأنه لا يمكن أن تتحقق إلا بوحدتكم وإنهاء خصوماتكم وأن تكونوا فلسطينيين بحق. بالطبع فإنه لم يكن أمام مصر التي تحاول لم الشمل الفلسطيني لصالح كل الفلسطينيين سوى اتخاذ القرار الصعب والمؤسف بتأجيل مؤتمر الحوار الذي كان أملاً وتبخر ■

زاوية «خواطر»

عام على «أنابوليس»

العبث على صورة مفاوضات

محمد السهلي

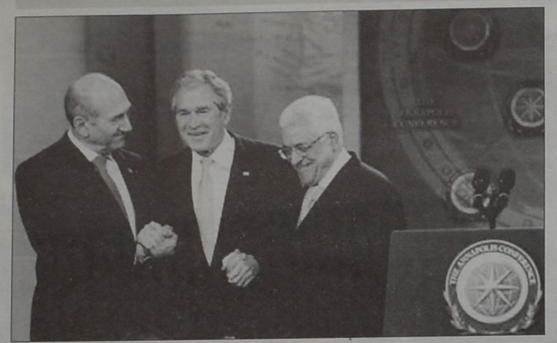

أنابوليس: البدايات الخاطئة

■ عام مضى على انطلاقة لقاء أنابوليس الدولي أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي، الذي أطلق مجددا قطار المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وعلى الرغم من التصريحات الأميركية الرسمية التي شددت على أن هذا القطار سيصل إلى محطة حل «الدولتين، حتى أواخر عام ٢٠٠٨، إلا أن جميع الوقائع التي جرت أكدت ما كان متوقعا، وهو أن هذه المفاوضات كانت هدفا بحد ذاتها، وأن دفع عجلة المفاوضات بعد سكونها إنما تم لاعتبارات أميركية ـ إسرائيلية صرفة، ليجري على إيقاع حركتها توجيه رسائل داخلية تحسن فرص التمديد لولاية الحزب الجمهوري على قمة الهرم السياسي في واشنطن، ولتشكل خطابا سياسيا داعما لأولمرت المترنح على مقعد رئاسة الوزراء في تل أبيب.

وعلى الرغم من أن لقاء أنابوليس وما انبثق من مواقف غربية تحدثت عن ضرورة تطبيق التزامات الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الواردة في خطة خارطة الطريق، إلا أن قطار الاستيطان والمصادرات في الضفة الفلسطينية كان المتحرك الوحيد على أرض الواقع، في حين أن قطار الحل السياسي كان فقط يطلق صفيره دون أن يتحرك خطوة واحدة باتجاه الحل الموعود. ولم تشهد جولات اللقاء الفلسطينية ـ الإسرائيلية أي بحث جدي في القضايا الأساسية للصراع بل بحث في قضايا أمنية جزئية مطروحة على الأجندة الإسرائيلية أساسا. وفي قبول الفريق الفلسطيني المفاوض لهذه المعادلة أو إبداء عجزه وتردده تجاه تصويبها إفساح في المجال للقوات الإسرائيلية كي تواصل استباحتها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية التي شهدت حملات اعتقال لم تنقطع على الرغم من «المناشدات، التي لخصت مواقف الفريق الفلسطيني المفاوض داخل جلسات المفاوضات وخارجها.

وما رست الإدارة الأميركية على يد كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية، ديماغوجيا منهجية في اعتماد بث التفاؤل الإعلامي والحديث عن تقدم مزعوم في المفاوضات الجارية، وأرفقت ذلك بانتقادات لفظية لاستمرار الاستيطان في الوقت الذي أدرك فيه الجانب الإسرائيلي شكلية هذه الانتقادات وواصل بنشاط توسعه الاستيطان ومصادرة الأراضي ودعا أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بشكل مباشر وعلني إلى تنشيط الاستيطان في القدس على نحو خاص.

ومنذ عودة المفاوضات الدورية بين الفريق الفلسطيني المفاوض وإسرائيل نبهنا إلى خطورة المضي بالمفاوضات وفقا للأسس التي طرحها لقاء أنابوليس وأدت في المسار العملي إلى أن تتحول الشروط الواجب تحقيقها من قبل إسرائيل لبدء انطلاق المفاوضات إلى أهداف لهذه المفاوضات، ليدور النقاش داخل الجلسات حول ما سمي ببوادر الثقة مثل إزالة الحواجز وإطلاق سراح الأسرى ووقف الاستيطان والاعتقال والاغتيال، وهذه المسائل على أهميتها على المستوى الوطني إلا أنها تحولت إلى مطالب من الدرجة الأولى حلت مكان القضايا الأساسية التي ينبغي نقاشها وأصبحت كل مسألة منها تفترض من الجانب الفلسطيني إبداء مجموعة من الإجراءات والالتزامات. وعلى أساس الأداء الفلسطيني تنظر تل أبيب في إمكانية تحقيق جزء منها، على سبيل المثال الإفراج عن بضع مئات من الأسرى لتعود وتعتقل أضعافهم في أوقات قريبة لاحقة وكذلك الأمر بما يخص الحواجز والسواتر الترابية التي لم يرفع منها سوى عدد ضئيل.

وعندما طالبت ولا تزال قوى وفصائل فلسطينية بوقف المفاوضات فورا فإنما يأتي ذلك من قناعة راسخة من أن استمرارها في ظروف استمرار الاستيطان وتأجيل القضايا الأساسية في الصراع وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، فإن ذلك يعطي إسرائيل حرية الحركة في إدارة المفاوضات وفقا لمصالحها التوسعية، ويزيد الوضع الفلسطيني ضعفا في ظل الانقسام المتفاقم وفي ظل تغييب الحوار الوطني الشامل وإمكانية تظهير البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد الذي يجب أن يدفع بالضرورة إلى إرساء المفاوضات على قواعد الشرعية الدولية من غير تجاهل لحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل التي تثمر النضال السياسي وتدفع باتجاه إنجاز الحقوق الوطنية.

وبرز في إطار المفاوضات المذكورة رؤية واحدة تملك وضوحا في العناوين والتفاصيل، هي الرؤية الإسرائيلية التي تمت بلورتها ودعمت بالخرائط التفصيلية وفيها تسعى إسرائيل إلى ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة، وتكريس مبدأ «تبادل الأراضي، وتشريع إقامة مناطق أمنية تحت سيطرتها المباشرة لتقام بعد ذلك دويلة فلسطينية مجزأة ومنزوعة السلاح ومن غير سيادة على معابرها وحدودها. مشروع واضح المعالم.. فيما بقي المشروع الفلسطيني المقابل على لسان الفريق المفاوض محصورا في إطار تصريح هنا وبيان هناك.

التمسك باستمرار المفاوضات هو الموقف الذي تتمسك به كل من واشنطن وإسرائيل وتصر على أن يبقى معلنا وعلى نحو خاص من قبل الجانب الفلسطيني، وهذا ما حاولت كوندوليزا رايس أن توصله عندما أبدت ارتياحها إلى نتائج قمة شرم الشيخ (٢٠٠٨/١١/٩) وخاصة أن «مسيرة المفاوضات أصبحت الآن تمثل موقف المجتمع الدولي فيما يتعلق بكيفية إنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية والطامحة إلى مقعد رئاسة الوزراء، عبرت عن ارتياحها لسير المفاوضات، وهذا توظيف سافر لخدمة حظوظ حزبها «كاديما» في الانتخابات القادمة وفي خدمة طموحها، وهي التي قاطعت جلسات عدة للمفاوضات قبل تكليفها ومن ثم فشلها في تشكيل حكومة إسرائيلية تخلف حكومة أولمرت. وكانت مقاطعتها في سياق المزايدة على مواقف أولمرت من أجل الإمعان في إضعافه ومن ثم إسقاطه وكان لها ما أرادت. ومع ذلك كانت دقيقة في التعبير عن الموقف الإسرائيلي التوسعي عندما قالت عقب قمة شرم الشيخ «إننا ملتزمون ببحث كل القضايا الرئيسية، غير أن المهم التفريق بين الالتزام والقرار الفعلي».

ومع انصراف إدارة بوش في الشهر الأول من العام القادم، فإن الحديث بدأ يتصاعد عن دور الإدارة الأميركية المقبلة وسياستها العملية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويبقى السؤال هنا مشروعا: لماذا تصر السلطة الفلسطينية وفريقها المفاوض على التمسك بمثل هذه المفاوضات العبثية، في الوقت الذي تنظر الأطراف الأخرى إلى مصالحها واعتبارات أوضاعها الداخلية كناظم لسير المفاوضات ومضمونها؟ ■

«أونروا»: ٢٠ ألف أسرة في قطاع غزة تحت خط الفقر المدقع

«الحرية» ـ غزة

■ قال نائب مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في غزة سباستيان ترييف (٢٠٠٨/١١/١١) إنه تبين لـ «الأونروا» التي تعمل منذ ٦٠ عاما على تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات الإغاثية للشعب الفلسطيني أن نحو ٢٠ ألف أسرة في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر المدقع، وأن نحو ٨ آلاف أسرة من هؤلاء يعتبرون من أفقر فقراء العالم.

وكان ترييف يتحدث في اجتماع عقدته «أونروا» في قاعة مركز النور للمكفوفين بمدينة غزة في إطار التواصل المجتمعي وإطلاع اللاجئين على آخر المستجدات بالنسبة لعملية إصلاح برامج ومشاريع الوكالة في قطاع غزة.

وأشار إلى أن الوكالة ملتزمة بتقديم المساعدات الإغاثية الدائمة والطارئة العينية منها والمالية للفقراء، لأن «هدفها هو التركيز في مساعداتها على أفقر الفقراء لانتشالهم من حالة الفقر هذه».

وأضاف إنه تبين من خلال التمحيص والتدقيق أن «هناك فئة لم يعرف عددها بعد ربما يكونون فقراء، لكن الوكالة لا تعرف كيفية إيصال المساعدات لهم»، وبالتالي تعمل الآن على مشروع اسمه «دراسة مستوى الفقر في غزة»، حيث المطلوب من هذه الأسر اللاجئة الفقيرة التي ترغب في تلقي مساعدات إغاثية من الوكالة أن تعبئ نموذج طلب تحصل عليه من مراكز توزيع التموين كل حسب منطقة سكناه، حتى تستطيع الوكالة دراسة طلب كل أسرة على حدة، وذلك ضمن جهودها المستمرة الرامية لتحسين الخدمات المقدمة للفئات الأكثر فقرا من اللاجئين الفلسطينيين.

وقال ترييف إنه ليس بالإمكان من خلال ما تنتهجه الوكالة من سياسة الآن القضاء على الفقر في غزة، لكنها ستعمل خلال الأشهر الستة المقبلة قدر الإمكان على تقديم أفضل الخدمات للفقراء من حيث كم وتنوع وجودة المساعدات، حيث سيجري منذ منتصف الشهر الجاري العمل على زيادة حجم البرنامج الغذائية أيضا في المدارس ليشمل كافة مدارس الوكالة في القطاع.

وذكر أنه وخلافا للماضي فمن الممكن أن يتلقى جميع المواطنين الذين بلغوا سن الستين فما فوق مساعدات من الوكالة، وذلك لعدم توفر عمل لهم كما كان متاحا لهم في السابق. كما أنه في إطار دعم المواطنين المتضررين نتيجة هدم منازلهم ويتلقون من الوكالة بدل إيجار يمكن دفع بدل إيجار لكبار السن حتى ولو بقي شخص لوحده في منزل مستأجر، خلافا لما كان عليه في السابق حيث كان يتم دمجهم مع أسرهم.

ولفت إلى أن «أونروا» لا تستطيع أن تلبي جميع الاحتياجات، ولن تستطيع أن تقوم بكل شيء، فهناك أشياء بمقدورها القيام بها، وأشياء أخرى هي فوق قدراتها، لأن هذه المساعدات تعتمد بالأساس على حجم الموارد المالية التي تصل للوكالة، وإلا فمن الممكن تحسين المساعدات في جانب وخفض مستوى التحسين في جانب آخر.

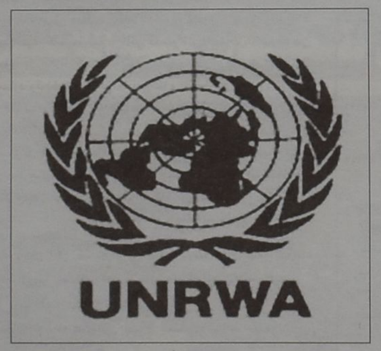

البرامج التعليمية

من جهته، تحدث عبد الله العاصي، مساعد نائب مدير عمليات «أونروا» في غزة عن المشكلات والانجازات في البرامج التعليمية التي ادخلتها الوكالة مؤخرا لتحسين مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، قائلا إن ادخال الوكالة برامج تعليمية وأساليب ووسائل لنظام التعليم جاء بعد أن تبين لها تدني وتدهور المستوى التعليمي عند جميع الطلاب في المرحلتين الأساسيتين لاسيما مادتي اللغة العربية والرياضيات، الأمر الذي جعلها تأخذ ببعض الأفكار والمقترحات التي قدمت لها من خلال عدة اجتماعات عقدها مدير الوكالة جون جينج، وهي وقف الترفيع الآلي للطلاب، وتعيين معلم مساند، وإعطاء صلاحيات أكبر لمدراء المدارس على اعتبار أنها إجراءات داعمة.

وأشار العاصي إلى ما حدث العام الدراسي السابق، حين اتخذت الوكالة قرارا بعقد امتحانات الفصل الأول بشكل سري، إذ تبين انخفاض وتدني مستوى الطلاب وزيادة نسبة الرسوب، معتبرا أن هذا وضع الوكالة أمام حقيقة وضع الطلاب ونتائجهم الحقيقية لأول مرة منذ ٦٠ عاما، حيث تبين لها أنه ورغم كل ما قدمته من برامج داعمة ومساندة فمازال هناك ما نسبته ٣٥٪ يرسبون.

وأكد أن الوكالة اتخذت هذا العام قرارا يقضي بعدم التركيز على مادتي اللغة العربية والرياضيات فقط، بل على جميع المواد ■

Digitized by Birzeit University Library

بالتزامن مع بدء إزالة الركام

اعتصام لنازحي البارد

المتحدثون: خطوة إيجابية.. والمهم الإسراع في إعادة الإعمار

من الاعتصام

«الحرية» ـ بيروت

■ بالتزامن مع الإطلاق الرسمي لعملية إزالة الانقاض من مخيم نهر البارد وبدعوة من هيئة المناصرة لدعم مخيم نهر البارد، نفذ (١٠/٢٩) اعتصام جماهيري في الجزء الجديد من المخيم، شارك فيه المؤسسات الاجتماعية والاغاثية والاهلية ورياض الاطفال وطلبة المدارس وحشد كبير من الشخصيات الوطنية والاجتماعية وجمهور كبير من ابناء البارد.

كلمة ابناء مخيم نهر البارد القاها الرفيق ابو لؤي اركان عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومسؤولها في الشمال، اعتبر ان عملية إزالة الانقاض تشكل خطوة ايجابية تحتاج إلى استكمال عبر وضع الآليات الزمنية الواضحة للشروع في إعادة إعمار الاحياء التي يتم الانتهاء من تجريفها الى جانب استملاك اراضي المخيم القديم وتكثيف الجهود الفلسطينية واللبنانية والدولية المشتركة لتوفير الاموال اللازمة لاعادة الاعمار حتى لا تتوقف هذه العملية عند معضلة عدم توفر الاموال.

وطالب بإلغاء نظام التصاريح وتخفيف الاجراءات وتسليم ما تبقى من املاك خاصة في الجزء الجديد من المخيم والاراضي التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأمين التواصل بين قطاعات المخيم.

وانتقد الاونروا بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه ابناء البارد، وطالبها بالتحرك الدولي من اجل توفير الاموال اللازمة للاعمار ولخطة الطوارئ، وحذرها من خطورة الاقدام على تقليص اي من الخدمات الاستشفائية وبدل الايجارات والمواد الاغاثية.

كما انتقد ابو لؤي اداء ودور ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وفصائل التحالف تجاه ابناء البارد وملف الاعمار وطالب بتشكيل فريق عمل موحد بين قيادة لبنان والشمال.

حضر كل من الرفيق علي فيصل عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية و كمال مدحت مساعد ممثل منظمة التحرير في لبنان وفصائل المنظمة في لبنان وتحدث الدكتور كمال مدحت، فطمأن ابناء البارد بان المخيم سيعاد اعماره. مؤكدا ان المخيم واعماره هو الهم الرئيسي لمنظمة التحرير وممثليتها في لبنان. واعدا ابناء البارد بان بداية الاعمار ستكون مطلع العام ٢٠٠٩ وسيتم بناء ١٠٠٠ منزل في المرحلة الاولى من الاعمار.

ثم تحدث الرفيق علي فيصل معتبرا ان إزالة الركام خطوة هامة على طريق اعادة اعمار المخيم وعودة كل ابنائه اليه، مشددا على مواصلة العمل حتى يتم الاعمار وتنتهي المأساة. داعيا الدول العربية لتوفير الدعم اللازم للاعمار وإلى تكثيف الجهود المشتركة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي لانجاح الاعمار.

كلمة هيئة المناصرة لدعم مخيم نهر البارد القاها عضو اللجنة الاهلية ابو النمر احمد ميعاري عرض فيها لمضامين المذكرات التي رفعها ابناء المخيم للحكومة اللبنانية وقيادة الجيش والمفوض العام والمدير العام للاونروا والقيادة السياسية الفلسطينية، والتي تدعو إلى التدخل السريع من اجل انهاء معاناة ومأساة ابناء المخيم بالشروع الفوري في إعادة اعماره وتخفيف الإجراءات والغاء التصاريح وقيام الاونروا بمسؤولياتها. وتطالب القيادة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها تجاه ابناء البارد.

وقد قام وفد من هيئة المناصرة لدعم مخيم نهر البارد ترأسه منسقة فرع الشمال في جمعية النجدة الاجتماعية نوال حسن بتسليم المذكرات الى المعنيين ■

فصائل المقاومة الفلسطينية في شمال لبنان تدعو لتسهيل حركة أبناء «البارد»

■ استكمالا للجهود المتواصلة من الفصائل الفلسطينية في الشمال، حفاظا على امن مخيم البداوي وسلامة ابنائه، في اطار الحفاظ على امن واستقرار لبنان الشقيق، وبعد متابعة دؤوبة وهادئة للملف إمام مسجد القدس الشيخ حمزة قاسم، وبالتعاون مع عدد من الفعاليات الفلسطينية، وبالتواصل مع المحامي الموكل بهذه القضية، ترجم الشيخ حمزة استعداده للتعاون مع الفصائل فقام بتسليم نفسه لمخابرات الجيش اللبناني من خلال الفصائل الفلسطينية، وبرفقة المحامي تأكيدا منه على برائته من التهم المنسوبة اليه.

وجددت الفصائل الفلسطينية في الشمال في بيان لها (٢٠٠٨/١/١١) استعدادها لمواصلة التنسيق مع الجهات اللبنانية المختصة، بما يحفظ الأمن اللبناني والفلسطيني المشترك.

وهي تقوم بدورها كاملا في الحفاظ على أمن مخيم البداوي في سياق الحفاظ على أمن الجوار اللبناني وسلامة أبناء الشعبين الشقيقين.

وأضاف البيان أن الفصائل تنتظر من قيادة الجيش اللبناني اتخاذ خطوات عملية لتأمين حرية الحركة لأبناء مخيم نهر البارد من خلال إلغاء التصاريح وتخفيف الإجراءات وتسليم ما تبقى من أحياء سكنية في الجزء الجديد من المخيم، كما تطالب الحكومة اللبنانية باستملاك أراضي المخيم القديم ووضعها في تصرف الأونروا، واستكمال الجهود المشتركة لتوفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار المخيم والتعويض على العائلات والتجار، لأنه آن الأوان لإنهاء هذا الجرح الفلسطيني النازف ■

المؤتمر العام الخامس لاتحاد الشباب العربي

من حفل الافتتاح

«الحرية» ـ دمشق

■ عقد في العاصمة السورية دمشق في الفترة الواقعة بين ٢٦ - ٢٠٠٨/١٠/٣٠ المؤتمر العام الخامس لاتحاد الشباب العربي، بمشاركة كافة الاتحادات من مختلف الاقطار العربية.

وبحث المؤتمر في النقاط المدرجة على جدول اعماله وتتضمن: العضوية، التقارير المقدمة من الامانة العامة، انتخابات امانة عامة جديدة، البيان الختامي.

وشهد اليوم الاول القاء عدد من الكلمات للرفيقة شاهيناز فاكوش، عضو اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، د. عدنان عريش، رجب هروده.

كما تحدث عدد من الوفود، والقى الرفيق محمد سلامة كلمة الوفد الفلسطيني فاكد اهمية انعقاد المؤتمر وشكر لاتحاد شبيبة الثورة في سورية استضافتها، واستعرض للمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال واجراءاته التعسفية المتواصلة والمتعددة.

ودعا إلى انهاء الانقسام، وتشكيل حكومة توافق وطني تواجه التحديات المحيطة بالفلسطينيين.

وادان العدوان الذي شنته القوات الاميركية على الاراضي السورية والذي ادى إلى استشهاد الضحايا الابرياء.

ودعا إلى استراتيجية شبابية عربية موحدة تنهض بدور الشباب، ومعالجة المشاكل التي تعصف باوضاعه كالبطالة والمخدرات والتطرف.

وجرى في ختام المؤتمر انتخاب الامانة العامة الجديدة، وكانت على الشكل التالي:

ليبيا: امينا عاما ـ سورية: امينا مساعدا ـ فلسطين: امينا للسر. اليمن. لبنان. المغرب. تونس ـ الجزائر ـ السودان ■

كتائب المقاومة الوطنية تشتبك مع قوة إسرائيلية

■ أعلنت كتائب المقاومة الوطنية، الجناح المقاتل للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، «مجموعة الشهيد إبراهيم أبو علية»، أنها اشتبكت يوم ٢٠٠٨/١١/٨ مع قوة إسرائيلية خاصة متواجدة شمال قطاع غزة، بجوار منطقة إيرز.

وأكد بيان صادر عن الكتائب أن الاشتباك دام لعدة دقائق، وأن المقاومين تمكنوا من إصابة أفراد القوة إصابات مباشرة.

.. وتقصف كيبوتس «كفار غزة»

.. وكانت، مجموعة الشهيد إبراهيم أبو علية، التابعة لكتائب المقاومة الوطنية، قصفت (١١/٦)، كيبوتز «كفار غزة» بصاروخين مطورين من نوع مقاومة.

وأكدت البيانات الصادرة إثر العمليتين أنهما «تأتيان في سياق الرد الطبيعي على الخروقات والاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، مشيرة إلى استمرارها حتى دحر المحتل، والاستقلال والعودة» ■

عشية إعلان الاستقلال...

التعددية والمشاركة بوصلة إنجاز الحقوق الوطنية

ثائر السهلي

■ في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام تطل علينا ذكرى إعلان الاستقلال الصادر عن الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٨ إعلان قام بصياغته الشاعر الكبير محمود درويش وبعد مرور ٢٠ عاما على إعلانه يغيب ما حملته سطور الإعلان عن الواقع اليومي المعاش للشعب الفلسطيني لا بل إن الواقع يتعارض مع جل مضمونه، فلا الاستقلال أنجز ولا التسامح والتعددية وحرية الرأي سائدة، والوطن منقسم إلى جناحين وبات للشعب الفلسطيني مقيدا بخيار «احلى الامرين» من جهة، وبسياسات الاحتلال ومشاريعه ودمويته من جهة أخرى.

ولأنه تعبير عن نضال طويل خاضه الشعب الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني، فقد حملت سطوره محاكمة تاريخية لمبدأ الاحتلال ودحضا لمزاعمه بأن «فلسطين أرض بلا شعب، فديمومة التصاق الشعب بالارض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني (...) ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني».

وتسلح الإعلان بقوة الحق التاريخي لشعب فلسطين بأرضه، وبالقوانين والقرارات الدولية والإنسانية التي تعترف بذلك الحق، متواصلا مع البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في حق تقرير المصير الاستقلال الناجز والعودة، «إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية وليثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه».

وبذلك يتضح زيف الإدعاءات القاصرة بتنازل الإعلان عن حق من حقوق الشعب الفلسطيني أو «ثابت» من «ثوابته» كما أنه استشرف وجه النظام السياسي والاجتماعي الفلسطيني لمرحلة ما بعد الاستقلال فاسس لكيان تعددي ديمقراطي يتمتع الفلسطينيون فيه بالمساواة وعدم التمييز في ظل سيادة القانون والقضاء المستقل «على أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون».

وهو ما يناقض الاتجاه الذي يستهين بأهمية إعلان الاستقلال، فحاضرنا يكشف كم ابتعدنا عن روح التسامح، في ظل الانقسام الحاد، فلا حرية للرأي والمعتقدات الفكرية والسياسية تداس بحذاء التشكيلات الأمنية المتعددة والاعتقال على خلفية سياسية ومن يمسك مقاليد الحكم لا يرضى بأي شكل من أشكال المعارضة سياسية أو فكرية أو نقابية، حتى المناسبات الوطنية بات احياؤها من عدمه خاضع لمزاج «القائم بأمر الله» ومساوماته.

الحالة التوحيدية التي انتجت إعلان الاستقلال لا يقصد بها فقط ائتلاف برنامجي بين فصائل أو أحزاب، بل الرغم من أهميته، بل يقصد بها بالأساس وحدة الشعب في كافة أماكن تواجده في معركة التصدي لمحاولات تبديد هوية الشعب وإلغاء كيانيته السياسية، وحقوقه الوطنية، والتي بلغت ذروتها في الانتفاضة الكبرى المجيدة التي وحدت الفلسطينيين وجميع محبي العدل والحرية استنادا إلى الحق الفلسطيني المتسلح بالوحدة والانتفاضة والقانون الدولي والإنساني. فما بالنا اليوم بفصل القطاع عن الضفة في ظل احتلال شرس متعدد الأشكال، فهو مباشر في الضفة وغير مباشر في غزة، مع تهميش واستعمال، متكرر للاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون غالبية الشعب، ومحاولة نقل وباء الفرقة والانقسام إلى صفوفهم داخل الوطن وفي شتاتهم ومنافيهم.

الحالة الاجتماعية النيرة والتقدمية التي تطلع لها إعلان الاستقلال بعيدة كل البعد عن حروب العشائر والعائلات التي خيضت بأجندات سياسية، والتسامح الروحي ضرب مرارا وتكرارا في استهداف المؤسسات الوطنية المسيحية، في ظل تنامي ظاهرة الأصولية وتفريخاتها العنفية التي تتقوى بالانقسام وتستند إليه. ولم تعد «المرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة» فهي اليوم، وللأسف، «فتنة، في نظر بؤر البعض لا صوتا سياسيا أو اجتماعيا لها، اللهم إلا في حالة انضمامها لماكينة التطبيل والتزمير لهذا الفريق أو ذاك. فلم يعد معترفا بدورها في معارك التصدي للاحتلال، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم قطاعات الشعب، فباتت «المقاومة» نخبوية محصورة في أجنحة مقاتلة (أو متقاتلة) عديدة ومتعددة تختار لعملياتها زمانا ومكانا وظرفا يلاءم أجنداتها. وإدارة الظهر لمطلب تشكيل قيادة ميدانية وسياسية موحدة ترشد المقاومة وتثمرها سياسيا على طريق إنجاز الحقوق الوطنية، وتنحصر في أشكال شبه عسكرية من نمط التفجير وإطلاق القذائف ونصب الكمائن، وغاب شكل المقاومة الاجتماعية والجماهيرية الذي اشتقته المراحل المتكررة من النضال الفلسطيني، وتجلى واضحا في الانتفاضة الكبرى التي اندلعت في العام ١٩٨٧ وهذا الشكل من النضال وضع العالم بأجمعه أمام لحظة الحقيقة فاصطف محبو العدل والسلام إلى جانبه، وحاصر إسرائيل، دولة وأيديولوجيا، ووسم كيانها بالعنصرية بقرار من الأمم المتحدة بمعظم أعضائها، وكل هذا بسلاح الوحدة والحجر.

ماساة أن يصطف العالم ويعترف بدولة أعلن استقلالها قبل عقدين، ويبتعد اليوم عنها في ظل فرقة وانقسام حادين يعيشهما الفلسطينيون، على الرغم من انبعاث «كيانية» ولو ناقصة منذ ١٤ عاما، وإعلان الاستقلال تقدما نوعيا احرزناه منذ عقدين، ونعجز اليوم عن تجسيد مضمونه، لا بل يحاربه البعض لتعارضه مع مصالحه وتوجهاته، فيشكك في شرعيته ودستوريته، وهو بذلك لا يمس إعلان الاستقلال أو ينالة بشيء، بل يمس دماء آلاف المناضلين الذين استشهدوا في طريق الوصول إليه، ويمس مئات الآلاف من عائلاتهم حين يتمادى رافضوه ومهمشوه في فعلهم، وكأنهم يريدون التشكيك أيضا بنبل الأهداف التي قدم هؤلاء الشهداء دماءهم على مذبحها.

الرد على هؤلاء يتمثل في تعميق «دسترة» إعلان الاستقلال وسن القوانين التي تحرسه وتحميه، نصا وتجربة نضالية، ونشر ثقافته العالية بين صفوف الشعب خاصة فتاته الشابة وحتى ينال استقلاله الكامل، على طريق بناء وطن حر ديمقراطي متعدد قائم على أساس حرية الرأي، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة ■

قوى سياسية وأكاديميون فلسطينيون: قضية اللاجئين جوهر الحقوق الفلسطينية

«الحرية» ـ غزة

■ أكدت فصائل وقوى وشخصيات وأكاديميين فلسطينيين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل أولوية عليا للشعب الفلسطيني مشددة على ضرورة حماية حق العودة وتأصيله وعدم التنازل عنه.

جاء ذلك خلال ندوة سياسية تحت عنوان «صيانة حق العودة، بين تداعيات الانقسام والحلول المطلوبة»، نظمها مركز دراسات اللاجئين (١١/٢) في قاعة الهلال الأحمر بغزة، بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم.

وقدم الدكتور أحمد حماد أستاذ الإعلام بجامعة الأقصى بغزة، نبذة عن مركز دراسات اللاجئين وأهدافه، ونشاطاته حول قضية اللاجئين.

بدوره شدد الرفيق رمزي رباح، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على أن قضية اللاجئين هي جوهر الحقوق الفلسطينية.

وأشار الرفيق رباح إلى أن قضية اللاجئين قد وردت في كافة المبادرات والوثائق والاتفاقيات، ولكن يوجد هناك محاولة للقفز عن حق العودة، والتوجه نحو حل قضية اللاجئين عبر العودة الى الدولة الفلسطينية أو التوجه الى التوطين.

ودعا الرفيق رباح إلى إنهاء الانقسام باعتباره ضرورة وطنية ملحة من أجل استحقاقات حق العودة، مشيراً الى أن حوارات القاهرة ستدعو الى إعادة بناء النظام السياسي على أسس ثابتة، وفي مقدمتها حق العودة.

كما أشار الرفيق إلى ضرورة إبراز قضية اللاجئين وحقهم بالعودة في البرنامج السياسي والتفاوضي الفلسطيني، حيث ان إسرائيل تتحدث عن أدلة منقوصة وخاصة في الأرض وحق العودة، لكن المطلوب فلسطينيا عودة اللاجئين الى ديارهم وتعويضهم.

من ناحيته شدد المحلل السياسي أ.عبد الله حوراني، على أن العودة وقضية اللاجئين هما جوهر القضية الفلسطينية، فالوطن هو الاساس، واللاجئين هم المحور الاساسي للوطن، فيجب عدم التنازل عنه في أي اتفاق سلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وأشار د.أحمد حماد الى ضرورة بذل جهد كبير لقضية اللاجئين وحق عودتهم الى ديارهم عبر الاذاعات والتلفزة العربية والفلسطينية والصحف اليومية والكتاب والتقارير.

وأكد د.خالد صافي، الأكاديمي في جامعة الأقصى بغزة على تداعيات الانقسام السياسي على حق العودة مشددا على ضرورة تصويب الخطاب الرسمي الفلسطيني، والعربي نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم التي هجروا منها. وأشار د. صافي إلى أن السلطة الفلسطينية استغلت انتفاضة الأقصى لتصليب ورفع سقف التفاوض والثوابت.

واختتمت الندوة بعدد من المداخلات الذين أكدوا فيها على ضرورة صيانة حق العودة، وتصليب الموقف الفلسطيني لحل قضية اللاجئين، ودعوا الى إنهاء الانقسام باعتباره قضية أساسية في كسب ورفع السقف الفلسطيني في أية عملية تفاوضية ■

Digitized by Birzeit University Library

الوحدة الوطنية والمرجعية ... ومطاردة البديهيات

نايف حواتمه
الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• الحالة الفلسطينية هي مرحلة التحرر الوطني، والنصر او الفشل مشروط بقوانين هذه المرحلة، للخلاص من الاحتلال وزحف غول الاستيطان على القدس والضفة الفلسطينية، وفي مقدمة قوانين النصر الوحدة الوطنية لكل مكونات الشعب وفصائله وقواه؛ تحت سقف برنامج سياسي وطني فلسطيني موحد، وتضامن عربي وعالمي تحت سقف قرارات الشرعية الدولية.

• في المشهد الفلسطيني البائس الراهن، تحولت الوسائل إلى غايات وباتت هدفا بحد ذاتها، عبر تبريرات مثيرة للأسى والسخرية معا، بدلا من استنهاض الديناميات المختلفة الداخلية لشعب بأكمله تحت الاحتلال؛ وزهاء ثلثيه في بلدان اللجوء والمهاجر والشتات، والحل بالعودة للأسانيد العقلية والتجارب الشعوب وبديهيات التحرر الوطني الديمقراطي

• جربت حركتا فتح وحماس «زواج المتعة» في المحاصصة، وحصد الانقلاب والطلاق أرواح الأبرياء، وعصف بالمشروع الوطني، ولف على رقبته حبل من مسد، طريق التيه بين الانقلاب العسكري وطريق الثورة، فالثورة الوطنية الديمقراطية لا تأكل أبناءها، ولا تضل روافدها الطريق إلى نهر الشعب

• سبق لاتفاقات المحاصصة أن شكلت وزارتها، وتبين أن حقائبها الوزارية مليئة بالمتفجرات الموقوتة، مليئة بشتى أنواع الخناجر والسكاكين، أنانية تعجز عن رؤية تنوع الواقع الوطني، وأن القضية الفلسطينية لا يمكن تلخيصها بفصيل أو فصيلين، أو أي استنساخ انقلابي جديد

• الصراع الفلسطيني، العربي - الصهيوني صراع على الأرض، وتشكل فلسطين عبر المشروع الصهيوني بؤرة هذا الصراع وتفاعلاته، الأمر الذي يتطلب رؤية شمولية، وتوظيف عناصر القوة والمواجهة، من خلال رؤية مرحلية، تقود كل مرحلة منجزة منها إلى التأسيس عليها، نحو ما يليها

مطاردة البديهيات

ما زلنا نطارد البديهيات في قضية الانقسام المدمر، فالانقسام طريق الفشل وضياع القضية والحقوق الوطنية ولا حلول لهذا الانقسام بدون حوار وطني فلسطيني شامل، وعلى قاعدة وثائق الإجماع الوطني، اتفاق القاهرة (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ووثيقة الوفاق الوطني (٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦) التي وقعت عليها الفصائل والقوى جميعها بلا استثناء، ومبادرة الوفاق والحوار الوطني التي أطلقها الأخ محمود عباس.

أوصلتنا الاحادية والصفقات الثنائية الاحتكارية إلى طريق الاقتتال والحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، وكما وقع منذ الانقلاب السياسي (فتح وحماس) على إعلان القاهرة وتعطيل تنفيذه، وعلى وثيقة الوفاق الوطني، والانقلابات المسلحة (١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، إثر صفقة المحاصصة الثنائية (٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧) بين فتح وحماس، الاقصائية لكل مكونات المجتمع والشعب والفصائل الوطنية الديمقراطية الأساسية.

الحالة الفلسطينية هي مرحلة التحرر الوطني، والنصر أو الفشل مشروط بقوانين هذه المرحلة، للخلاص من الاحتلال وزحف غول الاستيطان على القدس والضفة الفلسطينية، وفي مقدمة قوانين النصر الوحدة الوطنية لكل مكونات الشعب وفصائله وقواه؛ تحت سقف برنامج سياسي وطني فلسطيني موحد، وتضامن عربي وعالمي تحت سقف قرارات الشرعية الدولية.

في مطاردة البديهيات التي حسمتها خبرات التاريخ، والتجارب الكفاحية التحررية الديمقراطية للشعوب، نضطر كثيراً إلى تفعيل دور النقد المتيقظ، بعد التلكؤ في اختصار مرحلة السوء التي طالت، في وضع حد للانقسامات ولصراع علت أصداؤه المدمرة على القضية ما زالت تتفاقم، منذ أن بدأت سيناريوهات الاحادية والمحاصصة الثنائية، لتنتهي بالاحتكام للسلاح والحسم العسكري، في الصراع بين حركتي حماس وفتح، وجرفت معها دماء غزيرة هدرت في طريقها، ومعها كل ما يبعث على النشوة في أحشاء أنسنتنا الفلسطينية المحاصرة، متوالية مدمرة على طريق الإلغاء النهائي لقضيتنا.

يقوم منطق الأحادية على قول: «أنا الكل»، ومنطق الثنائية، «نقتسم سويا» تحت عنوان «اعمدة فتح الفقرية»، التي وصلت إلى الطريق المسدود وانهارت، وتحت عنوان «نسبة التصويت المحصورة بـ ٣٢٪ فقط من شعبنا» (سكان الضفة والقطاع) كما تقول وتعلن حماس وبقانون انتخابات انقسامي جلب الكوارث والدمار على الحقوق والوحدة الوطنية، والكل مجموع الشعب تحت الاحتلال والحصار ومنافي اللجوء والشتات. تحت الحصار أمام البوابات الموصدة، فلا فرق بين مزاليج بوابات جهنم، ومفاتيح جنة العودة والتحرير، في السياق الفعلي للشعارات الشعبوية، التي تفرخ دجاجاتها «الكل»، وقادة فيالق الانقسام تخرخش انواطها واوسمتها على صدرها. الشعب هو الكل الحقيقي ويرزح في أقفاص المدن المحاصرة، التي تحولت بواباتها إلى أنفاق.

لا فرق بين باب العمود وبوابات القدس، التي مرت ذكرى تحريرها في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١١٨٧ على يد صلاح الدين، ودخوله المدينة محرراً بعد ثمانية وثمانين عاماً من احتلال الفرنجة، فأي واحد من المعاني أكثر افصاحاً واشراقاً لمعنى الوحدة الوطنية، الجملة التي يحلم بها وتشرئب أعناق ملايين الشعب الفلسطيني باتت حلماً، عبرها يصيغ اعمق كفاحاته ونداءاته للحرية، والتي لا تستقيم دون عقل منحاز إلى قيم الإنسانية الحقة. الدروس التاريخية كثيرة رغم أن ما يفصل بين الغزوتين هو تسعمائة وخمسين عاما.

دروس حركات التحرر

أمامنا دروس حركات وخبرات حركات التحرر الوطني الفنية، دروس وخبرات الشعوب التي تجررت، وفي بديهياتها وقانونيتها الدرس الأساس والمصيري الذي ينبغي أن نشرع به، ونتعلم منه عمق معاني ودلالات جبهات التحرير الوطنية الموحدة. وعلى سبيل المثال التجربة الفيتنامية، وقد ضمت جبهة تحرير فيتنام ٢٢ تنظيماً، من أقصى اليسار الشيوعي إلى أقصى اليمين البودي الوطني، تحت برنامج وهدف الاستقلال الوطني وطرد الاحتلال. لم يكن لديهم «زواج متعة، مثنى أو ثلاث ورباع»، لان الهدف كبير وهو طرد الاحتلال، لم يكن لديهم تحاصصات، بل لم يتصارعوا على شكل ومحتوى الحكم المقبل، لم يختلفوا على اقتسام جلد الدب قبل اصطياده، فتمكنوا من هزيمة إمبراطوريتين، الفرنسية ثم الأميركية.

والآن تجربة شعب لبنان المرة، انهارت محاصصات «التحالف الرباعي، بين (تيار المستقبل، حزب الله، اللقاء الديمقراطي، أمل) وفشلت محاصصات الثلاثي بحل الأزمة الوطنية اللبنانية، استخلص حزب الله وأمينه العام بعد عدوان حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الدرس الأساسي حكومة وحدة وطنية لمكونات الشعب لا نسب التصويت البرلماني، وقانون انتخابات جديد توحيدي، مؤكداً لا للمحاصصة الرباعية أو الثلاثية أو الثنائية بين الكتل البرلمانية، بل حكومة وحدة دخلها بعد صيغة الحوار الشامل في الدوحة كل الاحزاب والشخصيات البرلمانية وغير البرلمانية وعلى حساب حصة «تيار المستقبل وحزب الله واللقاء الديمقراطي (جنبلاط)»، لصالح الذين لا حضور لهم في البرلمان والشخصيات المستقلة عن الكتل البرلمانية الخمس.

لقد جربت الحركتان «زواج المتعة» في المحاصصة، وحصد الانقلاب والطلاق أرواح الأبرياء، وعصف بالمشروع الوطني، ولف على رقبته حبل من مسد، طريق التيه بين الانقلاب العسكري وطريق الثورة، فالثورة الوطنية الديمقراطية لا تأكل أبناءها، ولا تضل روافدها الطريق إلى نهر الشعب، سبق لاتفاقات المحاصصة أن شكلت وزارتها، وتبين أن حقائبها الوزارية مليئة بالمتفجرات الموقوتة، مليئة بشتى أنواع الخناجر والسكاكين، أنانية تعجز عن رؤية تنوع الواقع الوطني، وأن القضية الفلسطينية لا يمكن تلخيصها بفصيل أو فصيلين، أو أي استنساخ انقلابي جديد، لم يعد بمقدوره إقناع الشعب الفلسطيني، لأن الخيارات باتت واضحة، وبعيدة عن الصيغة المترفة وموائدها الشائعة في الاقطاع السياسي العربي، صيغة «لا غالب ولا مغلوب». المطروح واضح جداً ديمقراطية او لا ديمقراطية، صندوق الاقتراع والتمثيل النسبي الكامل، أم السلطة المدججة بالسلاح والانقلابات، «أنا الكل أو نحن الاثنين»، أم نحن الشعب المجموع الوطني العام.

لقد عصفت أزمة المحاصصة الثنائية بين حركتي فتح وحماس بمصير الشعب بأكمله، بعد اقتطاع قطاع غزة عن الضفة، سلطتان لشعب واحد في انقسام جغرافي وديمغرافي، الشعب الذي استعصى ويستعصي على كل أساليب الإخضاع لإرهاب الدولة الصهيونية المنظم، وقد أضيفت عليه ممارسات فصائلية عبثية مدمرة ومخزية متبادلة، رصدتها المنظمات والجمعيات الحقوقية، وأصدرت تقاريرها في انتهاكات التعذيب غير المسبوقة، تفاصيل فظيعة غير مسبوقة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، وهذا كله يجري تعبيراً عن الاصرار على اختزال الحركة الوطنية بحضورها القوي والفاعل في المجتمع الفلسطيني، مجموع المكونات وأطياف الألوان المتنوعة في النضال من أجل التحرير.

من حركة يقودها مجموع الشعب بأكمله ممثلاً بفصائله وقواه إلى حركة تقودها بضعة آلاف من أبنائه من العاملين في الميليشيات والأجنحة العسكرية والامنية، محاولة تنحية المجتمع الفلسطيني جانباً، في تغييب تسطيحي لأولويات النضال ووسائله وأدواته، ومراجعتها وتطويرها في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها القضية.

عندما تتحول الوسائل إلى غايات

في المشهد البائس الراهن، تحولت الوسائل إلى غايات وباتت هدفاً بحد ذاتها، عبر تبريرات مثيرة للأسى والسخرية معاً، بدلاً من استنهاض الديناميات المختلفة الداخلية لشعب بأكمله تحت الاحتلال؛ وزهاء ثلثيه في بلدان اللجوء والمهاجر والشتات، والحل بالعودة للأسانيد العقلية وتجارب الشعوب وبديهيات التحرر الوطني الديمقراطي.

إن الصراع الفلسطيني، العربي - الصهيوني ليس كأي صراع دولي آخر، فهو في جوهره صراع على الأرض، عبر صراع المصالح لضواري كبرى، المصالح السياسية والاقتصادية للدول المتنافسة والمتنازعة والمؤتلفة دولياً، وتوازن موازين القوى الإقليمية، صراع تنافس على الثروة في المنطقة، وتشكل فلسطين عبر المشروع الصهيوني بؤرة هذا الصراع وتفاعلاته، الأمر الذي يتطلب رؤية شمولية، وتوظيف عناصر القوة والمواجهة، من خلال رؤية مرحلية، تقود كل مرحلة منجزة منها إلى التأسيس عليها، نحو ما يليها.

وانطلاقاً من أن الأرض، الجميع الوطني اليساري الديمقراطي، والقومي العربي، الليبرالي والعلماني، والقومي الاجتماعي، والإسلامي الوطني والإسلاموي السياسي ... الجميع.

ولئن أقول وأنا متفائل بسبب العقل وإرادة شعبنا، ورغم طعنات الخناجر كلها، أنه سيقف بصلابة وعيونه على المستقبل، سيخرج من تحت الدمار والرماد، كما الطائر الكنعاني «الفينيق»، فلم يعد بمقدور أحد في الساحة الفلسطينية تحمل المزيد من الصراعات والدمار والعبثية والشرذمة والأسى والفجيعة، صراعات داحس والغبراء، والحل باستعادة الوحدة الوطنية، واسترجاع الإرادة الموحدة وروح المقاومة الشاملة، على كل الأرض الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، الخروج من الحالة السلبية لوطأة العدوان والحصار، وتقريب المسافة والزمن نحو الدولة المستقلة السيدة ■

كما اتفقنا على أن «صيغة الدوحة لحل الأزمة اللبنانية بالحوار الشامل، تحت رعاية الجامعة العربية هي الصيغة التي تؤدي لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وليس صيغة الحوار واللجان الثنائية والمحاصصة الثنائية بين فتح وحماس، وهذا ما أكد عليه (١٢) اثنا عشر فصيلاً بما فيه فتح مع القيادة السياسية المصرية. وأكدنا معا على ضرورة تقديم المشروع المصري للفصائل والجامعة العربية للتوافق عليه قبل الذهاب للحوار الشامل برعاية الجامعة العربية، وعلى تبني المشروع المصري الداعي للتوافق بين جميع الفصائل، على حكومة وطنية جديدة من شخصيات سياسية ومهنية مستقلة، بديلاً عن حكومة فياض وحكومة هنية، لضمان فك الحصار عن قطاع غزة، وعدم عودة كل أشكال الحصار إلى الضفة الفلسطينية. وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تحت سقف زمني يتم التوافق عليه، بانتخابات تمثيل نسبي كامل لتوحيد الشعب والقوى الوطنية، لا قانون انتخابات انقسامي وتقسيمي كما وقع بانتخابات ١٩٩٦ وانتخابات يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، رفضناه في حوار القاهرة الشامل وبعده، وإنتخاب مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير في الوطن والشتات وفق التمثيل النسبي الكامل بعيداً عن «المحاصصة والكوتا» بين الفصائل. كما اتفقنا على أن مرجعية الحوار الشامل إعلان القاهرة وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني الموقع عليه بإجماع الفصائل بلا استثناء (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦) والمشروع المصري المستند إلى حوارات القاهرة مع جميع الفصائل الفلسطينية، وقرار الإجماع العربي في قمة دمشق (آذار/ مارس ٢٠٠٨).

وعلى ما تقدم أعيد التأكيد على البديهيات، أمامنا الفرق بين الثورات حتى النصر والانتصار، وبين الثورات حتى النخر والانتحار. الأولى بديهيات الهندسة الوطنية وطبقاتها وديمقراطياتها، والثانية أن تتحول من وعد لفجر الاستقلال إلى وعيد الانتحار، بسلبها الإرادة الموحدة الشعبية الوطنية ضد الاحتلال، وهي محفوفة بالألغام والكمائن السوداء للمصير الوطني، كما أنها انعطاب للبوصلة والإرادة.

العدو الصهيوني يتربص بالجميع بدءاً من الأرض، الجميع الوطني اليساري الديمقراطي، والقومي العربي، الليبرالي والعلماني، والقومي الاجتماعي، والإسلامي الوطني والإسلاموي السياسي ... الجميع.

واثقاً أقول وأنا متفائل بسبب العقل وإرادة شعبنا، ورغم طعنات الخناجر كلها، أنه سيقف بصلابة وعيونه على المستقبل، سيخرج من تحت الدمار والرماد، كما الطائر الكنعاني «الفينيق»، فلم يعد بمقدور أحد في الساحة الفلسطينية تحمل المزيد من الصراعات والدمار والعبثية والشرذمة والأسى والفجيعة، صراعات داحس والغبراء، والحل باستعادة الوحدة الوطنية، واسترجاع الإرادة الموحدة وروح المقاومة الشاملة، على كل الأرض الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، الخروج من الحالة السلبية لوطأة العدوان والحصار، وتقريب المسافة والزمن نحو الدولة المستقلة السيدة ■

مطلوب موقف تاريخي من اليسار الفلسطيني.. إما المصالحة.. أو الانهيار..!!

إبراهيم علاء الدين

• إما المصالحة والوحدة وبناء الجبهة الداخلية وتعزيز صمود الوطن والشعب، وإما المزيد من التشتت والفرقة والانقسام والاقتتال، والمزيد من تفتيت الوطن إلى أشلاء وتوسعة الاستيطان وضياع الآمال وتعميق اليأس والإحباط

■ من المفترض أن تشهد القاهرة بدء جلسة الحوار الفلسطيني للخروج من كارثة الانقسام السياسي والجغرافي والديمغرافي في الساحة الفلسطينية، وهي جلسة حاسمة لا بد لها وان تنجح، لان الفشل سيقود إلى المزيد من حالة التمزق والتمزيق والى «صومالة» الساحة الفلسطينية على حد تعبير السيد نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية. فلذلك من غير المسموح وطنيا وإنسانيا وأخلاقيا وسياسيا إن يفشل الحوار، وعلى جماهير الشعب الفلسطيني، أن تواجه بعزم وإصرار أي محاولة لإفشال الحوار، لأنها ستدفع الثمن غاليا من لحمها ودمها وأرزاقها وأمنها واستقرارها، كما سيدفع الوطن ثمنا أغلى حيث سيطول أمد الحصار والاحتلال وعربدة قطعان المستوطنين وزيادة الاستيطان، وتشتيت الجهود، فيما العدو يعمل بكل جهده لتهويد القدس بشكل كامل، وتهميش قضية اللاجئين ونفي حق العودة، والقضاء على الانجاز التاريخي والاستراتيجي الذي حققه شعبنا على مدار عقود نضاله الطويلة بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ولذلك يجب أن ينجح الحوار وعلى كافة الفصائل الوطنية أن تتحمل المسؤولية كاملة أمام الله والتاريخ والوطن والشعب، وعليها ألا تسمح بأي شكل من الأشكال بالفشل، فمستقبل شعبنا وأماله وطموحاته أمانة بين أيديهم. ويقع على فصائل اليسار بوجه خاص مسؤولية تاريخية كبرى في هذه المرحلة.. في مواجهة احتمالين سيفرض احدهما وجوده في الساحة الفلسطينية... إما المصالحة .. أو الانهيار.

وجبهة اليسار مسؤولة إلى حد كبير عن الفشل أو الانتصار. فلم تكن مثل هذه الفرصة التاريخية متاحة أمام اليسار الفلسطيني في كل العهود، بحيث يحدد موقفه مستقبل الشعب الفلسطيني لسنوات، فالمرحلة والوضع الراهن وقسوة الواقع وخطورة تداعيات الانقسام، تقول انه لم يعد مقبولا إلا الانحياز للوطن والشعب بكل وضوح وجرأة، ولا مجال مطلقا للبقاء في موقع الوسيط. ومع أن القلق الذي يسيطر على كل أبناء الشعب الفلسطيني والملايين من أشقائه العرب وأصدقائه على مستوى العالم إلا أن هناك ما يدعو للتفاؤل والأمل بالنجاح، مستمدا من التأكيد الحازم والجازم من قبل معظم فصائل العمل الوطني على ضرورة إنهاء حالة الانقسام وموافقتها وتثمينها لوجهة نظر القاهرة التي تضمنتها خطتها «المشروع الوطني الفلسطيني، للمصالحة. وطالما أن الفصائل الوطنية الفلسطينية الاثنى عشر اتفقت على أن مسودة المشروع المصري للمصالحة يحقق الأهداف الرئيسية في المرحلة الراهنة، وان الخلافات ليست في الجوهر وانما في بعض التفاصيل، فان تقدمها كفريق موحد إلى جلسة الحوار سوف يشكل دورا حاسما في إمكانية التوصل إلى حل حقيقي.

ومن المؤكد أن توافق الفصائل الإثني عشر واتفاقهم على مسودة المشروع المصري يعني أن غالبية ممثلي الشعب الفلسطيني جادون فعلا بإنهاء الانقسام، وانهم حريصون فعلا على إعادة الوحدة للشعب الفلسطيني أرضا ومؤسسات، وعليهم أن يبرهنوا فعلا انهم قادرون على الانتصار على الذات وتغليب المصلحة الوطنية والارتفاع عن الجراحات والجزئيات، وأنهم فعلا يمثلون شعبا عظيما اكتوى وما زال ينار الاحتلال والانقسام والاقتتال والحصار.

ونجد بدعوة السيد نايف حواتمة الذي يستحق كل تقدير واحترام على جهوده المكثفة ودوره البارز في إنهاء الانقسام وإعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني التي طالب فيها بالتوقيع على مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمته الحكومة المصرية قبل الدخول إلى جلسة الحوار دعوة صادقة وعملية جدا بل وضرورية لأنه بغير ذلك وكما قال السيد حواتمة سوف يتحول المشروع المصري من مشروع وطني للمصالحة إلى ورقة للحوار وشتان بين الحالتين. ففي اقتراح السيد حواتمة سيتم إنهاء حالة الانقسام وإعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني، بينما في الحالة الثانية يعني إطالة أمد الحوار إلى شهور أخرى أو سنوات وبمعنى أكثر وضوحا فان عدم التوقيع على مشروع المصالحة يعني الفشل .. وهذا يعني ترسيخ الانقسام مع كل ما يحمله من تهديد لآمال وطموحات شعبنا.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة المصرية تتحمل مسؤولية خاصة، فهي تقدمت بالمشروع بعد حوار دام أكثر من شهرين مع جميع الفصائل، وكان منها تقدم بوجهة نظره بشكل حر، ودون أي ضغوطات، وبناء على تلك الملاحظات صاغت الحكومة المصرية مشروعها، ولا شك أنها أخذت بعين الاعتبار كافة وجهات النظر. وبالتالي فلا يحق لأي من الفصائل أن يعتبره مجرد ورقة للحوار، لأن الاقتراح المصري هو تجميع وخلاصة لكافة وجهات النظر، وبالتالي على الحكومة المصرية أن تقف بحزم أمام من يحاول تفريغه من مضمونه بل الغائه والمطالبة بنقاش ما جاء فيه، لأن في ذلك إلغاء لكافة الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية ممثلة بمدير مخابراتها العامة السيد عمر سليمان.

ولأننا ندرك ولم يعد خافيا على احد أن المشروع المصري لم تمت صياغته بالتشاور مع العديد من الحكومات العربية، ولم يتم إعلانه إلا بعد اطلاعها ومباركتها له، فان الحكومات العربية التي سيحضر وزراء خارجيتها الجلسة الافتتاحية للاجتماع مطالبة هي الأخرى بعدم إتاحة الفرصة لفشل الحوار، وإعادة الأوضاع إلى ما قبل المبادرة المصرية التي استجابت لدعوة الرئيس محمود عباس للوحدة وإنهاء الانقسام.

فالدول العربية ممثلة بالجامعة العربية عليها ألا تسمح بالمناورات والالتفاف على الإجماع الفلسطيني والعربي وعليها أن تسمي الأمور بأسمائها وان تشير بوضوح إلى الطرف الذي يعيق وحدة الشعب الفلسطيني جغرافيا ومؤسساتيا، وعليها أن تستخدم كل أشكال الضغط لفرض الوحدة، وهذا اقل ما يفرضه عليها الالتزام السياسي والأخلاقي والوطني والديني. وتفرضه مصالحها ذاتها ومصلحة الأمن القومي العربي واستقرار المنطقة بأسرها.

إن جبهة اليسار الفلسطينية (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب) تتحمل مسؤولية تاريخية في هذه الظروف المصيرية، فبالاضافة إلى دورها في القاهرة، فان عليها الالتزام وتنفيذ ما أعلنته في اجتماعها الأخير والذي جاء فيه «تولي الجبهة أهمية كبيرة للجهود التي تبذل من اجل إنهاء الانقسام الذي لا يفيد احد بل يضر بالقضية الفلسطينية برمتها، وعليها ضرورة التحرك والخروج برؤية سياسية لجبهة اليسار وتجديد المجموع الفلسطيني من اجل الخروج في فعاليات تضغط على المتحاورين في القاهرة من اجل الاتفاق وعدم السماح لهم العودة دون التوافق على جميع القضايا . وفي الوقت الذي نناشد فيه جبهة اليسار أن تنفذ ما قررته في اجتماعها وما أعلنته في بيانها فإننا نثمن ونقدر قيام شخصيات مستقلة من علماء مسلمين ورجال دين مسيحيين وأكاديميين ورجال أعمال ومثقفين وكتاب وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني بالاعتصام في خيمة في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة لدعم الحوار الوطني، بدءً من يوم السبت الماضي، وحتى عودة المتحاورين من القاهرة، وندعو كافة مؤسسات واطر وهيئات الشعب الفلسطيني أن تبادر إلى إقامة خيم الاعتصام في كل مدينة وقرية ومخيم، وان يشارك بالاعتصام كل أبناء الشعب الفلسطيني، وان يبادروا إلى تنظيم ما يستطيعوا من الفعاليات الجماهيرية للضغط على المتحاورين واتصال رسالة واضحة محددة لا مجال فيها للغموض مفادها يقول لن نغفر لكم الفشل ولن نقبل بغير المصالحة ولن تعودوا إلى الوطن إلا متحدين.

إن الأيام المقبلة سوف تشهد حدثا مصيريا فإما المصالحة والوحدة وبناء الجبهة الداخلية وتعزيز صمود الوطن والشعب، وأما المزيد من التشتت والفرقة والانقسام والاقتتال، والمزيد من تفتيت الوطن إلى أشلاء وتوسعة الاستيطان وضياع الآمال وتعميق اليأس والإحباط، وكل ذلك يحمل أخطارا عظيمة يجب أن تدرك قيادات الشعب الفلسطيني الذين سيلتقون بالقاهرة، ومعهم الحكومة المصرية والحكومات العربية بأسرها مسؤوليتهم التاريخية .. والتاريخ لا يغفر لمن يفرض بالحقوق الوطنية وآمال الشعوب ومستقبل الأوطان ■

Digitized by Birzeit University Library

الدولة «ثنائية القومية» في الفكر الصهيوني (٢/٣)

إعداد: محمود نوارة

يدور في أوساط النخب الفلسطينية حوار على صفحات بعض الصحف والمواقع الالكترونية، تقاش حول أزمة البرنامج الوطني الفلسطيني. وقد ذهب بعض هذه النخب إلى أن البرنامج المرحلي (الدولة المستقلة وتقرير المصير وعودة اللاجئين) لم يعد قابلا للتطبيق في ظل الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال عبر الاستيطان وجدار الفصل وإجراءات التهويد، ودعا إلى «حل» بديل يتمثل في قيام دولة «ثنائية القومية» على كامل التراب الفلسطيني تجمع بين الفلسطينيين واليهود.

عرف أوفيرا سبليكتر وايلان بيلج «ثنائية القومية» على أنها «نظام حكم تكون فيه القوميتان المعنيتان العنصرين المذكورين للدولة. بحيث لا يتوقف وجود أي منهما على النوايا الطيبة للعنصر الآخر أو على كرمه. وحيث يتم اقتسام الطرفين للحكم ولمؤسسات الدولة. ليس بالضرورة وفقا للنسبة العددية لكل منهما، بل باعتبار ذلك مبدءا أساسيا لقيام النظام وفي الوقت الذي تشترك فيه القوميتان في سلوك وطني وروح وطنية مشتركة، تحتفظ كل مجموعة قومية منها لنفسها بهوية قومية منفصلة وبحقها في استخدام لغتها، والحفاظ على تراثها الثقافي والديني، ولا يحق، في إطار هذا النظام، للغة أي قومية منفردة أو لثقافتها أو لدينها التمتع بوضع متفوق».

فكرة «الثنائية القومية» لم تكن غريبة عن بعض تيارات المشروع الصهيوني، وهي طرحت على بساط البحث من قبل عدد من المجموعات الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل.

«الحرية» نشرت في عددها السابق تعريفا لكل من «بريت شالوم» و«ايحود». وهما جماعتان دعتا إلى الدولة «ثنائية القومية».

في هذا العدد تنشر الحلقة الأخيرة بعرض تجربة «هاشومير هاتسعير».

«الحرية»

اليمين الصهيوني.. أولا وأخيرا

«هاشومير هاتسعير».. النعي الأخير لـ «ثنائية القومية»

■ كانت جماعة «هاشومير هاتسعير» مقارنة بجماعتي «بريت شالوم» و«ايحود»، أوسع بدرجة كبيرة وأكثر قدرة على الاستمرار والقيام بدور سياسي فاعل، وحين تحولت الجماعة إلى حزب عام ١٩٤٦، كانت الحزب الوحيد في حينه الذي تبنى نهج «الثنائية القومية» في إطار رؤيته لمعالجة «المشكلة اليهودية - الفلسطينية».

واستطاعت «هاشومير هاتسعير» بسبب تمسكها الواضح بالصهيونية أن تحظى على عكس «إيحود» و«بريت شالوم» «باحترام» معارضيها، ولم تحارب من قبل الحركة الصهيونية. كما كانت «هاشومير هاتسعير» تؤمن بأن «تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين شرط وليس غاية»، أي أنها مثل السواد الأعظم من تيارات الحركة الصهيونية التي نادت بأغلبية يهودية. وهنا سيتساءل البعض، لماذا دعت الجماعة إذا إلى دولة «ثنائية القومية»؟

الرد بسيط، فمرجع ذلك يعود إلى أن الحركة كانت تعتبر نفسها «يسارا» وتؤمن بضرورة صون الشخصية الخاصة لكل شعب بشكل مستقل عن الآخر. وهي بذلك أيضا تخالف الجماعتين السابقتين، اللتين قامتا على أسس دينية و ثقافية.

الانفصال عن سياسات الهستدروت

وكانت «هاشومير هاتسعير» قررت في العام ١٩٣٠، وللمرة الأولى، فصل نفسها عن السياسات الرسمية للهستدروت فيما يتصل بقضية العلاقات اليهودية العربية، وكانت قبل ذلك رغم اختلافاتها الأيديولوجية مع المؤسسة الصهيونية حول المسألة العربية، تتبع، بصورة أو بأخرى للهستدروت، أما في ذلك العام فقد رفضت «الجماعة» الالتزام بنداء مقاطعة العمالة العربية في المزارع اليهودية. وبدلا من ذلك، دعت إلى زيادة الاتصالات بين المستوطنات والقرى العربية.

موردخاي بنتوف

لكي نتعرف على صيغة «الثنائية القومية» لدى هاشومير هاتسعير، لا بد من تفحص وثيقتين للجماعة، وهما تمثلان موقفها:

أولا، كتاب موردخاي بنتوف، المنظر الأساسي داخل «هاشومير هاتسعير» للدولة «ثنائية القومية»، عنوان الكتاب في الأصل «تقرير اللجنة المعنية بالتطوير الدستوري»، كلف بنتوف بإعداده من قبل عصبة التقارب اليهودي - العربي، من أجل صياغة مقترحات تتعلق بالأساس «السياسي والدستوري، لتنظيم العلاقة بين العرب واليهود في فلسطين، ثم تقديمه إلى الوكالة اليهودية.

ظهر التقرير في صورة مسودة، ولكنه لم يخرج في شكله النهائي أبدا بسبب تدخل بن غوريون لدى الوكالة اليهودية لإيقاف المهمة، وفي وقت لاحق أصدر الكتاب باسم موردخاي بنتوف، بعنوان آخر.

قسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، في الجزئين الأول و الثاني يسوق بنتوف الحجج التي ساقتها «عصبة التقارب اليهودي - العربي، ومن قبلهم «بريت شالوم» و «إيحود» لتثبيت أفضلية مبدأ دولة «ثنائية القومية»، أما القسم الثالث من الكتاب وهو الأهم، فيعرض «الخطط الدستورية لدولة المستقبل في فلسطين»، والمبدأ الأساسي في ذلك الدستور، «إنشاء دولة يهودية عربية ثنائية القومية، تقوم على التكافؤ في الحكومة بصرف النظر عن النسبة العددية للشعبين، ومن شأن هذه الدولة أن تقوم على واحد من نظامين هما الفدرالية الإقليمية أو الفدرالية بين الطائفتين».

في الحالة الأولى يتم التقسيم إلى «منطقتين جغرافيتين، ولكن يشترط في هذه الحالة شرطان أساسيان:

«١، وجود حكومة مركزية قوية تضمن تماسك البلاد و وتقوي الروابط بين المنطقتين، وتشرف على جميع الشؤون السياسية والإدارية».

«ب، على الحكومة الفدرالية، وفي سياق سعيها لتحقيق التكافؤ بين المنطقتين أن تعمل على تحقيق المساواة في مستوى الدخل والمعيشة بين المنطقتين».

أما في حالة الفدرالية الطائفية، فلن يكون هناك تقسيم للبلاد، بل ينبغي أن تتكون من «مجموعتين قوميتين، مع ضمان «المساواة في جميع الحقوق والواجبات».

لم يتطور كتاب بنتوف إلى شيء ملموس، ولم يكسب موافقة الوكالة اليهودية، بل على العكس استخدمه بن غوريون كسلاح ضد «هاشومير هاتسعير»، بسبب رفضها «خطة بلتمور»، واضطر بنتوف لاحقا إلى الدفاع عن كتابه بالقول إنه «مجرد مجموعة من الأفكار».

كتاب يعري

ثانيا، كتاب يعري، المعنون بـ «على أعتاب عصر جديد»، يتصور الكتاب الصادر عام ١٩٤٢، الوصول إلى «اتفاق دائم، بين العرب واليهود يقوم على أساس نقطتين رئيسيتين هما:

• «ضمان حرية الهجرة اليهودية إلى المنطقة بحيث يستطيع ملايين اليهود أن يستقروا في فلسطين والدول المجاورة».

• «تحقيق التطلعات القومية والاجتماعية للفلسطينيين عن طريق منحهم الاستقلال الذاتي في إطار حكم ثنائي القومية في فلسطين، مع إدخالهم في اتحاد عربي بين فلسطين والدول المجاورة، على أنه ليس بإمكانهم الانضمام إلى اتحاد فدرالي، قبل أن يشكل اليهود أغلبية عددية وأن يحصلوا فيها على استقلال ذاتي سيادي كامل».

وبالنسبة إلى الخطوات العملية لتحقيق الحكم الثنائي القومية، فإن ذلك يتم على مرحلتين:

• «الأولى، أن يصل اليهود إلى الأغلبية العددية والاستقلال الذاتي السياسي في فلسطين».

«الثانية، أن يتم إنشاء حكم ثنائي القومية فيها، ويكون تطبيق المرحلة الثانية مشروطا بإنجاز المرحلة الأولى».

أقرت «هاشومير هاتسعير»، في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب، جميع مقترحاته، كبرنامج لها، وقررت تقديمه للرأي العام الصهيوني بسبب «غياب برنامج صهيوني بديل»، ثم حدث التناقض الرئيسي بين هذا البرنامج، وبرنامج بلتمور، الذي تصدت معظم التيارات الرئيسية الصهيونية للدفاع عنه بزعامة بن غوريون، وانتهى الصراع بانتصار «برنامج بلتمور، الذي أقرته «لجنة العمل الصهيونية المصغرة»، باعتباره برنامج الحركة الصهيونية. وبهذه الطريقة تكون فكرة «الثنائية القومية»، حتى مع تحقيق أغلبية يهودية قد رفضت، رسميا، وعلنيا، من جانب الحركة الصهيونية، وهو ما يعني «إخفاق «هاشومير هاتسعير في تبني الحركة الصهيونية لرؤيتها».

إعلان الدولة: انتصار اليمين

الضربة القاضية

الضربة الأخيرة لبقايا «الثنائية القومية» داخل «هاشومير هاتسعير» جاءت عندما دخل الحزب في مفاوضات مع حزبين يساريين آخرين هما «احدوت عفوداه»، و«يوعيل تسيون سمول»، لتكوين «المابام»، في مطلع عام ١٩٤٨. والحزبان يرفضان مبدأ «الثنائية القومية»، بل كان «احدوت عفوداه» يرفض أيضا فكرة أن «فلسطين أرض مشتركة لشعبين»، وبالتالي أصبحت «هاشومير هاتسعير» مجرد تيار في حزب كبير انحلت في إطاره، وأخفقت «هاشومير هاتسعير» في أي تأثير على القيادة السياسية الصهيونية، بل إن بعض أعضائها تورطوا في حرب عام ١٩٤٨، ورضخت «هاشومير هاتسعير» للتيار الصهيوني الأكبر، وتخلت عن مطلب «ثنائية القومية» عقب إعلان قيام دولة إسرائيل.

يحسب لـ «هاشومير هاتسعير» أن برنامجها ظل حتى اللحظة الأخيرة ينادي بـ «إلغاء الرأسمالية» و«مقاومة برنامج بلتمور» والدعوة لدولة «ثنائية القومية»، ويحسب لها أنها رفضت أداء النشيد الصهيوني ورفع العلم الإسرائيلي ذي اللونين الأبيض والأزرق في الكيبوتزات التابعة لها، ويحسب لها كونها ظلت أكبر ثاني حزب إسرائيلي بعد «المابام» حتى عام ١٩٤٦، الا أن كل ذلك لم يكن ذا معنى.

فمع انحراطها في كتلة «المابام» وإلغاء الثنائية القومية من برنامجها، وقيام دولة إسرائيل، انتهت «هاشومير هاتسعير»، لينتهي معها مصطلح «الثنائية القومية» في جميع الأوساط السياسية الصهيونية حتى وقتنا الحاضر ■

من تهجير مسيحيي الموصل إلى الحصة المتدنية للأقليات

«المحاصصة» ومعضلة بناء الدولة المدنية الحديثة

فيصل علوش

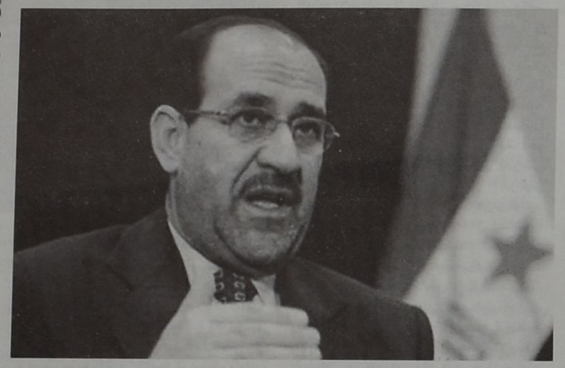

■ عمليات التهجير التي حدثت للمسلمين أخيرا في الموصل، والاعتداء عليهم وعلى أماكن سكناهم وعباداتهم، ومن ثم مصادقة مجلس الرئاسة العراقي، السريع جدا، على تشريع قانون كان أقره البرلمان، وينص على منح الأقليات ستة مقاعد في مجالس بغداد والموصل والبصرة، خلافا لمقترح الأمم المتحدة القاضي بتخصيص ١٢ مقعدا للأقليات، أعاد إلى الأذهان، مرة أخرى، ضرورة البحث المعمق والجاد في مشكلة الأقليات والمواطنة، في العراق كما في غيره من البلدان العربية، والظلم الذي يمكن أن يلحق بهذه الأقلية أو تلك، سواء على مستوى الفعل المادي والأذى الجسدي والروحي، وصولا إلى القتل وإزهاق الأنفس، أم على مستوى التمثيل السياسي والاجتماعي، خصوصا حين يغيب العمل وفق مبدأ «المواطنة»، ولا يكون التمثيل النسبي منصفا لتلك الأقليات، كما كان شأن القانون الأخير في العراق، الذي أثار استياء وغضب المسيحيين والشبك والإيزيديه، واعتبره مسؤولون عراقيون بأنه لا يشجع على عودة المسيحيين لديارهم في الموصل التي نزحوا منها بعد التهديدات بالقتل، وحرمهم، في الوقت نفسه، من تمثيل مناسب ومنصف في مجالس محافظات بغداد والموصل.

ولا ريب أن الاحتلال الأميركي يتحمل المسؤولية الأولى عما آلت اليه الأوضاع في العراق، على هذا الصعيد، بعد اعتماده في الحكم على سياسة محاصصة طائفية واثنية مقيتة، أفضت إلى ما شهدناه أولا من اقتتال دموي بغيض على خلفية الانتماء الطائفي بين السنة والشيعة، الذي أوشك، في لحظة ما، أن يتحول إلى حرب أهلية شاملة، لا تبقي ولا تذر. وها هو يثمر أخيرا عن إقرار القانون الخاص بتمثيل الأقليات، خصوصا بعد أن ألغى مجلس النواب العراقي المادة، التي تحفظ حقوق الأقليات، لدى إقراره قانون انتخابات مجالس المحافظات. وهو ما أثار موجة احتجاجات واسعة في أوساط المسيحيين، على وجه الخصوص حيث رأى بعض ممثليهم أنهم وقعوا ضحية تناقض وصراع على التمثيل بين الكتل السياسية الكبيرة والمؤثرة، بعد أن كانوا هدفا لجماعات أصولية متطرفة، طالبهم بعضها، علنا، بـ «دفع الجزية مقابل ضمان أمان الأنفس والأموال»!.

بيد أننا نجد في العالم العربي، أن هذه القضية لا تقتصر على العراق وحده، فما حدث في الموصل، وقبلها في بغداد، سبق أن حدث مثله أيضا في مناطق عربية أخرى، كغزة وبعض المدن المصرية، فضلا عما شهدناه من احتراب وصراعات دموية، على خلفية دينية أو طائفية أو إثنية، في غير بلد عربي (لبنان، السودان..الخ) إضافة إلى ما نشهده من عمليات تجييش طائفي، لا تكاد تغيب حتى تعود مرة أخرى تحت هذا المسمى أو ذاك. في إطار ما يجري من استثمار مشبوه في النزوعات والولاءات والعصبيات البدائية، وتنمية الغرائز الأولية، من منظور يتصف بأحادية الرؤية والفهم، وبما يفضي إلى تقسيم تبسيطي، خادع ومضلل، للبشر والأشياء إلى ثنائيات «قسطاطية»، لا تقبل وجود الآخر، أو أي شراكة معه، فكل طرف يسبغ على نفسه ما شاء من صفات الطهر والنبل والكرم والشجاعة والمروءة و.. الخ، ليغدو الآخر (المختلف في المذهب أو الدين، أو حتى في السياسة) وغدا ونجسا ومنحطا وجبانا.. إلى آخر هذه الصفات المرذولة! وهكذا يقترن إقصاء الآخر باعتداد زائف في النفس، وتصبح القابلية موفورة للتهييج المذهبي والطائفي ولممارسة العنف المنفلت ضد أتباع المذاهب أو الأديان الأخرى، بوصفهم مشركين وضالين، لا يحق لهم الحياة فوق هذه الأرض!.

مبدأ «المواطنة»

ذلك كله يؤكد على ضرورة مقاربة حلول، نظرية وعملية لتلك المشكلات، بما يمكننا من بناء الدولة المدنية الحديثة، على قواعد العلمانية والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان، دولة «المواطنة»، التي تكون لكل مواطنيها وقاطنيها، لا تميز بينهم، مهما كانت انتماءاتهم وعقائدهم وتوجهاتهم.

فالدول الحديثة انتقلت من طور الكيان القائم على وكائز الأسرة أو العائلة، أو الطائفة والدين، إلى طور «الدولة - الأمة»، التي تقوم على مرتكز «المواطنة»، وينظمها عقد اجتماعي رضائي، يتجسد في دستور متفق عليه، وقوانين يلتزم بها الجميع بلا استثناء.

وحده مفهوم المواطنة الذي بوسعه فتح الآفاق السياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية لتجاوز العصبيات والانتماءات، ما قبل الوطنية، من دون أن يعني ذلك إلغاءها، بل هي تبقى خصوصيات، أو هويات جزئية، للفرد أو الجماعة، جديرة بالاحترام بكفالة الدستور والقوانين، ولكن في إطار الهوية الأوسع، الجامعة لكل الأفراد والجماعات، المنضوية في ما يعرف بـ «الوطن، أو الدولة - الأمة»، مثلما هو الحال، كذلك، مع انتماءات وولاءات، ما بعد وطنية، قومية أو أممية أو إنسانية عامة، شريطة أن لا تكون على حساب الوطن، والإضرار بمصالحه وأهدافه الإستراتيجية العليا.

تعدد ألوان وأطياف المواطنين والجماعات في الدول والمجتمعات المتقدمة يشكل في العادة عامل إثراء وغنى لها، يساعدها في مواجهة وتجاوز أزماتها والعثرات التي تعترض مسيرتها، ولا يعيق بأي حال، تجانسها السياسي والاجتماعي، على عكس ما هو عليه الحال في كثير من بلداننا ومجتمعاتنا العربية، حيث تتحول مظاهر الاختلاف والتمايز إلى عوامل فرقة وصراعات وحروب دموية، تقصر أو تطول.

الدولة والدين والسلطة

وليس من سبيل إلى تجاوز ذلك الا عبر الأخذ بمبدأ «المواطنة»، وبناء الدول الديمقراطية والعلمانية التي تعتمد مبدأ الفصل بين الدين والدولة، وبين السلطة والدولة أيضا. فالخلط بين الأمرين السابقين، نجمت عنه أغلب المخاطر الداخلية التي تعرضت، أو يمكن أن تتعرض لها دولنا ومجتمعاتنا، وقد شكل توظيف الدين لخدمة السياسة أو السياسة في الدين، إساءة بالغة إلى الدين وإلى السياسة، وكان في بعض الحالات كارثة حقيقية فتحت الأبواب على مصراعيها أمام صراعات واحقاد وفتن، لا أول لها ولا آخر.

وكذا الأمر في ما يتعلق بالدولة حين تستلب وتصادر مؤسساتها وأجهزتها لمصلحة سلطة سياسية محدودة، فتفقد تلك المؤسسات والأجهزة استقلالها وتجردها، ولا يعود المواطن يمايز بينها وبين السلطة، فتبدو وكأنها أدوات طيعة بيد السلطة، موظفة لديها وتعمل تحت خدمتها، وبما يكفل دوامها واستمرارها إلى أبد الآبدين. في حين ينبغي أن يكون العكس هو الصحيح.

حين تفتك السلطة بالدولة وتسيطر على أجهزتها ومؤسساتها، تنعدم الحدود الفاصلة بين السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتتحول إلى أجهزة تابعة للسلطة، تدور في فلكها، ويديرها أصحاب الولاء والطاعة، وليس الأهلية والكفاءة، وهو ما يوفر البيئة الصديقة لشيوع الفساد وانتشاره، ويعطل الطاقات والإمكانيات التي يتوافر عليها المجتمع بشتى فئاته، والمواطنون بمختلف توجهاتهم.

الأوطان تقوى، ويتجذر الولاء والانتماء لها، بمقدار ما يقوى ويتجذر فيها الشعور بالمواطنة، وبمقدار ما ترعى الدولة حقوق مواطنيها كافة وبلا تمييز، من دون أن يكون ذلك منة أو هبة من أحد لاحد، أو من جماعة لأخرى ■

بغداد: المالكي لتوسيع صلاحيات الحكومة

■ اعترف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن الدستور العراقي كتب في أجواء سادها الاستعجال ونغمة المحاصصة. ودعا خلال حضور مؤتمر علمي في بغداد (١١/٨) إلى إجراء تعديلات دستورية تمنح الحكومة المركزية صلاحيات أوسع، خصوصا في مسائل الأمن والسياسة الخارجية وتقوم لجنة برلمانية حاليا بإعادة النظر بالدستور الذي شرع نهاية العام ٢٠٠٥، ومدد البرلمان عمل اللجنة المكلفة أكثر من مرة بسبب صعوبة التوصل إلى توافقات سياسية في عدد من القضايا الخلافية، من بينها تحديد شكل وملامح النظام الفيدرالي وصلاحيات حكومات الأقاليم والحكومة المركزية.

وقد أثارت تصريحات المالكي الأكراد الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة في إقليمهم، وكانت محل تعليقات وانتقادات عدة من المسؤولين في الإقليم. كما قد تثير أطرافا تسعى إلى تشكيل إقليم في جنوب البلاد مماثل للإقليم الكردي. وقال المالكي في كلمته أمام المؤتمر المذكور «ربما كتب الدستور في أجواء برزت فيها مخاوف.. لكننا ذهبنا بعيدا في تكريس هذه المخاوف غير الموضوعية، فوضعنا قيودا ثقيلة كي لا يعود الماضي، لكنها قيدت الحاضر والمستقبل».

وأضاف أن «نظرية التوافق والمحاصصة التي اعتمدناها (...) لا يمكن أن تبقى حالا دائمة لأنها تعطل حركة الدولة وتجمد الطاقات بسبب التوافقات والمحاصصة غير الكفوءة».

وطالب المالكي بضرورة وجود صورة واضحة للنظام السياسي، يعطي الصلاحيات للحكومة المركزية ويمنحها المسؤولية كاملة في الأمن والسياسة الخارجية، على نحو يحول دون وجود حكومات إقليمية متناحرة فيما بينها.

وأتت تصريحات المالكي في وقت ازدادت فيه التوترات بين الأكراد والعرب، إذ يتهم العرب الأكراد بمحاولات توسيع النطاق الجغرافي لإقليم كردستان لتضم مناطق خاضعة حاليا لسلطة الحكومة المركزية.

ويعارض حزب الدعوة بزعامة المالكي و«التيار الصدري» مبدأ الأقاليم، ويعتبرانه خطرا على الوحدة الوطنية، إلا أن «المجلس الإسلامي الأعلى» في العراق بزعامة عبد العزيز الحكيم يدفع باتجاه تكريس هذا المبدأ.

وتعتبر عملية تحديد الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، التي يتوقع تشكيلها بعد الانتخابات المحلية التي حدد إجراؤها في ٣١ كانون الثاني (يناير) المقبل، إحدى نقاط الخلاف الكبيرة بين الكتل السياسية في الانتخابات المنتظرة ■

الراضي رئيسا لـ «الاتحاد الاشتراكي»

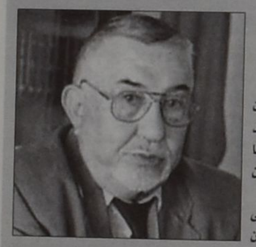

■ انتخب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، أكبر أحزاب اليسار في المغرب، عبد الواحد الراضي وزير العدل الحالي، أمينا عاما للحزب، خلفا لمحمد اليازغي الذي كان قد استقال من منصبه قبل نحو سنة.

وتقدم الراضي (٧٣ عاما) على المرشحين الخمسة الآخرين للمنصب، وكان قال للصحافيين إنه في حال انتخابه سيطلب من الملك المغربي محمد السادس أن يعفيه من منصبه الحكومي. وهي المرة الأولى التي ينتخب فيها الأمين العام للحزب من قبل المؤتمر بدلا من تعيينه، كما في السابق، من قبل الهيئات القيادية فيه.

وقبيل انتخابه قال الراضي إن دور الأمين العام هو «وضع خارطة طريق للمرحلة الانتقالية التي يمر بها «الاتحاد الاشتراكي»، الذي يجب أن يبقى موحدا».

لكن ترشيح الراضي أثار غضب نحو عشرين من المؤتمرين الشباب الذين وصفوه بأنه قريب من السلطة.

وحزب «الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية»، الذي تأسس عام ١٩٧٥، انبثق عن حزب يساري كبير هو «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، الذي كان قد أسسه الزعيم التاريخي مهدي بن بركة في العام ١٩٥٩. وتعرض الحزب، الذي كان أكبر الأحزاب المغربية، لهزيمة كبيرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠٠٧ إذ حل في المرتبة الخامسة بـ ٣٨ مقعدا، ودفعت تداعيات هذه الهزيمة إلى استقالة اليازغي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧ ■

Digitized by Birzeit University Library

رجال إسرائيل في البيت الأبيض

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري - القاهرة]

■ هل تحول أو بدأ يتحول الارتياح العالمي، وخاصة العربي، لفوز «باراك اوباما» برئاسة الولايات المتحدة، إلى نوع من الحيرة؟ هل يجري هذا بهذه السرعة أو ان تساؤلات حائرة كانت معلقة في سماء حملته الانتخابية الناجحة منذ سطع نجمه وسط سياسة أميركية شديدة السوار الذي لطخها به الرئيس الاميركي الثالث والاربعين اي جورج دبليو بوش، الذي حكم ثماني سنوات، كانت عجافا اميركيا وعالميا؟!.

إن بوش يرحل عن السفينة الاميركية وهي توشك على ان تغرق، فهل يستطيع اوباما انقاذها من الغرق؟ اي قدر هذا الذي القى على كاهل الفتى الذي سحر الجميع - داخل اميركا وخارجها - كل هذه المسؤوليات الثقال؟. من المفارقة ان هذه المسؤوليات هي التي حققت نجاحه الفائق، وفي ظل طوفان من الاعجاب والتعاطف والحب، وهي مشاعر لم يحظ بها اي رئيس اميركي منذ جون كينيدي في ١٩٦٠.

وعلى قدر الود يكون العتاب، وعلى قدر الارتياح افتتح باب التساؤلات بل والتحفظات حول «اوباما»، ماذا يمكن ان يفعل وكيف يستطيع ان يخلص بلاده من ميراث بوش وإدارتـه، وهو ميراث سيء بجميع المقاييس.

وفي الوطن العربي، ربما أكثر من اي منطقة أخرى في العالم، علق كثيرون آمالا كبيرة على اوباما منذ سطع نجمه في المعركة الانتخابية داخل الحزب الديمقراطي، حين نجح في الاطاحة بالمراة القوية السيناتور هيلاري كلينتون، بعد ان كانت تظن انها قاب قوسين او أدنى من الترشيح للرئاسة بل والفوز بها.

لا مجال لتوصيف اوسع حول اوباما، معركته وشخصيته وفوزه، ومغزاه، فهذا نشر وينتشر على نطاق واسع منذ صباح ٢٠٠٨/١١/٥ وقد صحبته ايضا تساؤلات حول قدرات اوباما رئيسا، وعلى امكانية وفائه بالآمال المعلقة عليه اي ان هناك من لا يريد ان يعطى الرجل فرصة للاختبار او الانتظار الى ان يدخل البيت الابيض في العشرين من كانون الثاني (يناير) المقبل. هذه اللهفة لمعرفة ما لدى اوباما تعبر عن مدى الضيق والقرف مما صنعته سياسة بوش على مدى ٨ سنوات، وتعبر في الوقت ذاته عن الامال الكبيرة المعلقة على اوباما. فهل في هذا ظلم للرجل او استعجال للحكم عليه؟. ربما ولكن هذه مقتضيات الظروف، او حتى طبائع الامور في لحظات التحول بكل ما فيها من اثارة وقلق وتخوف.. مما جعل البعض يكاد يفتش في ضمير اوباما ونياته وليس في نفسيته فقط.

قبل طرح قدر من التساؤلات التي ثارت بسرعة في دوائر عربية وغير عربية حول ما يمكن ان يحققه اوباما، هنا واقعة تاريخية قريبة تستحق ان يشار اليها، وهي ترجع إلى ١٩٧٦ حين انتخب جيمي كارتر الديمقراطي ايضا رئيسا للولايات المتحدة. وقبل ان يتقلد الرجل زمام السلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، ثارت تكهنات بان «عملية التسوية» لما يسمى بازمة الشرق الاوسط لن يحظى باولوية في جدول اعماله. وقد جدت العكس، بحيث يمكن القول انه كان اكبر رئيس اميركي منذ عدوان ١٩٦٧ اعطى اهتماما للتسوية، بصرف النظر عما حققته في هذا المجال، وعما ارتكبه من اخطاء، لا تزال باقية إلى اليوم، وقد اعترف هو نفسه بها. واقعة تفرض قدرا من التحفظ بشان ما يثار في دوائر عربية حاليا حول اوباما ومدى قدرته على تحقيق تغيير في سياسة بلاده في الشرق الاوسط عامة وتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي خاصة.

وهذا التحفظ هو بدوره موضع تحفظ آخر عبر عنه باحث عربي بان «مساحات التغيير» في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط على اختلاف الادارات من جمهورية إلى ديمقراطية، وعلى اختلاف توجهات الادارات هي مساحات شديدة المحدودية (١). وهو ما خلصت اليه ايضا صحيفة «هارتس» الإسرائيلية فور الإعلان عن فوز اوباما، بقولها: «إن التقديرات في إسرائيل تفيد بانه لن يحدث تغير دراماتيكي في سياسة الإدارة الاميركية الجديدة تجاه إسرائيل». وعلى الرغم من تحفظات أو تخوفات أبدتها دوائر إسرائيلية من دخول اوباما البيت الابيض، إلا ان صحيفة «معاريف» سارعت إلى المفاخرة بوصف رام عمانوئيل الذي اختاره اوباما كبيرا لموظفي البيت الابيض بانه «رجلنا في البيت الابيض»، في حين وضعت صحيفة اخرى «لدينا صديق في البيت الابيض» عنوانا لرسالة التهنئة التي بعث بها إيهود باراك وزير الدفاع الاسرائيلي إلى باراك اوباما (٢). وكانت صحيفة «واشنطن تايمز» الاميركية قد ذكرت في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي ان اوباما وقع اختياره على عمانوئيل. وحين ذيع الخبر بشكل رسمي أثار ولا يزال تساؤلات عديدة لان هذا المنصب يعتبر المنصب الثالث. بعد الرئيس ونائبه مباشرة. في الإدارة الأميركية. كما ان رام صهيوني ابن صهيوني يحمل الجنسية الإسرائيلية، وهو معروف بدفاعه عن احتلال إسرائيل للاراضي الفلسطينية، وقد تطوع في الجيش الإسرائيلي خلال حرب الخليج في العام ١٩٩١، وهو من مواليد ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، وعضو في مجلس النواب الأميركي منذ العام ٢٠٠٣. وقد تلقى تعليمه في مدرسة يهودية اميركية. أما ابوه بنيامين عمانوئيل الذي ولد وترعرع في فلسطين، فلا يزال يمتلك شقة في تل ابيب. وهو طبيب أطفال، ويبلغ عمره اليوم ٨٢ سنة، وكان عضوا في منظمة «الارغون» الإرهابية، وطردته سلطات الاحتلال البريطاني من فلسطين. وقد فاخر باختيار ابنه إدارة اوباما وقال، واضح انه سيؤثر من الرئيس كي يكون مؤيدا لإسرائيل. وتساءل لماذا لا يفعل هذا؟ هل هو عربي؟ انه لن ينظف البلاط في البيت الابيض واضاف ان ابنه واوباما صديقان منذ سنوات بعيدة وخاطب صحيفة «معاريف» بقوله:

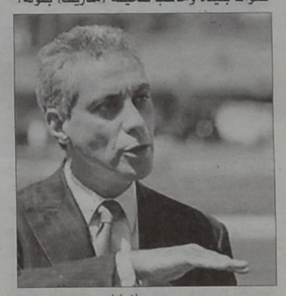

عمانوئيل

«ليس لديكم ما تقلقون منه في إسرائيل. لدينا دولة رائعة. وان كنا نعيش في أميركا إلا أننا نفكر فيكم». وراّت الصحيفة الاسرائيلية ان منصب كبير موظفي البيت الابيض يعني الرجل الثاني الاقوى في واشنطن، وقبل نائب الرئيس، لانه هو الذي يدير عمليا جميع الامور، فهو المستشار الاكبر والمقرب المطلع من الرئيس ويلتصق به طوال اليوم تقريبا، ويسيطر على جدول اعماله. ولم تنس «معاريف» ان تصف رجل إسرائيل في البيت الابيض بانه شخص ذو طابع ينزع إلى السلطة، واحيانا شبه عدواني، وسيكون بارزا في منصبه.

هذا التعيين لصهيوني ابن صهيوني في هذا المركز الرفيع الذي لم يبلغه اي صهيوني من قبل، بما في ذلك هنري كسينجر وزير الخارجية ومستشار الامن القومي الاسبق، أثار تساؤلات حول رجال اوباما، خاصة وان رام عمانوئيل ليس وحده، بل هناك عددا آخر من الصهاينة حول الرئيس الاميركي المنتخب. وقد ذكر الصحفي الاسرائيلي عكيفا الدار ان يوجد حول اوباما «مستشارون يهود من مؤيدي إسرائيل، وأشار إلى انه حظي بمعرفة اثنين من مستشاري اوباما لشؤون الشرق الاوسط وهما السفير دان كريتسر والمستشار الاستراتيجي دان تسيبرو.. وعقب على ذلك بقوله: «قل لي من هم مستشاروك اقل لك من ستكون سياستك (٣).

والى جانب هذا وذاك هم كثيرون هناك صهيوني كبير اخر من رجال اوباما ومن كبار مستشاريه ومن المرشحين لمنصب وزير الخارجية وهو دينيس روس المنسق العام الاميركي السابق لعملية التسوية.. وما ادراك ما روس هذا، انه احد كبار الاميركيين المتعاطفين مع إسرائيل.. الا يثير هذا كله تساؤلات عربية مشروعة حول اوباما؟.. ولكن بدلا من مجرد التساؤل علينا ان نتذكر ان كارتر الذي سبقت الإشارة اليه لم يكن ليفعل ما فعل لولا مواقف العرب، اقصد اهل السلطة العرب، سواء من ذهب منهم إلى كامب ديفيد او من لم يذهب، وجميعهم لن ينجوا من إدانة التاريخ الذي سيدين ايضا كل من يذهب مذهبهم في الرضوخ لاوباما. ■

المهم أن لا يكون «صديقاً لإسرائيل»

جدعون ليفي

■ مسيرة الكرتون بدأت على الفور. لم تجف دموع الانفعال والسرور اثر خطاب اوباما حتى غرقوا في المسألة الحقيقية الوحيدة، هل هو سيء ام جيد لإسرائيل؟ المحللون والسياسيون تعاقبوا على تحليل هذه المسالة مع قاسم فكري وحيد طبعا وبداوا بالتنبؤ.

هم تحدثوا بحذر حفاظا على المساس بمكانته وبالموقف منه وحاولوا تهدئة الخواطر. هم أعطوا اوباما علامات واشاروا إلى تعيين ابن المهاجر من إسرائيل الذي كان عضوا في منظمة «الاشل»، وربما دينيس روس ايضا ودان كيرتسر ومارتين انديك. إن شاء الله - ولكن في خلفية ذلك كله خيمت سحابة كبيرة مهددة - حذار الخطر قادم - الاسود الذي كان نشا مع فلسطينيين مهاجرين في شيكاغو والذي يتحدث حول حقوق الانسان وينادي بالدبلوماسية بدلا من الحرب بما في ذلك مع إيران. والذي سيوجه المزيد من الميزانيات للاحتياجات الاجتماعية الاميركية على حساب صادرات السلاح - هناك خطر بان لا يكون «صديقا لاسرائيل، مثلما نريدهم في واشنطن ومثلما اعتدنا عليهم في أميركا.

لماذا الفزع؟ ويجب قول الحقيقة - في أساس كل هذه المخاوف فزع من رئيس يقوم بحث إسرائيل على انهاء الاحتلال والتقدم نحو السلام.

إن كان الامر كذلك فيا ليت اوباما لا يكون «صديقا لاسرائيل» نامل من الله ان يشمل التغيير الذي يحمله منطقة الشرق الاوسط وان يكون اوباما نبي الشرق الاوسط الجديد وليس أميركا الجديدة فقط.

عندما يقولون عندنا عبارة «صديق إسرائيل» يقصدون صديق المشروع الاحتلالي والمنادي بتسلح إسرائيل والمعجب بلغة القوة التي تستخدمها ويؤيد كل اخطائها الإقليمية. عندما يقولون عندنا «صديق إسرائيل» يقصدون - انه يعطيها ضوءا اخضر لكل مغامرة عنيفة تقدم عليها وكل رفض للسلام وكل بيت جديد يبنى في المناطق. هكذا كان على سبيل المثال اكبر اصدقاء إسرائيل في البيت الابيض جورج بوش (الابن)، الذي - ما خلا إسرائيل - فليس هنالك دولة أخرى في المعمورة يحظى فيها هذا الشخص، الذي تسبب بسلسلة من الكوارث لبلاده والعالم، باي درجة من الاحترام. عندنا فقط يعلق رئيس الوزراء صورة بوش في غرفة عمله، وبيته، في إسرائيل فقط ما زال الرئيس يسافر لزيارته في البيت الابيض.

ولان بوش كان صديق إسرائيل. فهو أعطاها الضوء الاخضر لشن حرب عدمية في لبنان ولم يمنع بناء بؤرة استيطانية واحدة، ولم يصر على إخلاء البؤر الاخرى، ولم يضغط على إسرائيل للتقدم في مباحثات السلام. وحتى لم يعرقل المفاوضات مع سوريا ولم يوبخ إسرائيل بسبب سياسة الاغتيالات. بوش ايضا فرض الحصار على غزة وشارك في مقاطعة حماس المنتخبة من خلال الانتخابات التي شجعت عليها إدارته.

هكذا بالضبط نحن، فان يعطينا الرئيس الأميركي مطلق الحرية في القيام بكل ما يحلو لنا مع إعطاء التمويل والتسليح والدعم. هكذا يكون «صديق إسرائيل» الكلاسيكي صديقا ولكن عدوا في الوقت نفسه، عدوا للسلام وعدوا لإسرائيل.

الآن يحدونا الأمل أن لا يكون اوباما على هذا النحو. أن يتبين انه صديق حقيقي لإسرائيل، يتطوع بكل جهده من اجل التدخل الاميركي العميق في الشرق الاوسط، ويحاول حل مشكلة إيران عبر المفاوضات - الوسيلة الناجعة الوحيدة التي تقود إلى إزالة الحصار عن غزة وإنهاء مقاطعة حماس، رئيسا يدفع اسرائيل وسوريا للتوصل للسلام ويحث إسرائيل والفلسطينيين على التوصل إلى التسوية. يحدونا الأمل أن يساعد اوباما اسرائيل في مساعدة نفسها. لان الصداقة تقاس بهذه الطريقة، يجب ان يعرف الرئيس الاميركي الصديق كيف ينتقد سياستها عندما تكون هناك حاجة لذلك لان هذا هو محك الصداقة. نريد ان يمارس نفوذه لإنهاء الاحتلال وتفكيك المشروع الاستيطاني. أن يتذكر ان الحديث عن حقوق الإنسان والمواطن يجب ان يتضمن ايضا حقوق الفلسطينيين وليس السود في اميركا وحدهم. عند الحديث عن السلام العالمي، على الرئيس الاميركي ان يبدا بالصراع الشرقي الاوسطي الاخطر من بين هذه الصراعات والذي يهدد السلام العالمي منذ مائتي عام ويغذي حركات الإرهاب العالمية.

الصديق الحقيقي ملزم بان يتذكر ان إسرائيل وإن كانت «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط» - ليست كذلك في باحتها الخلفية. وان إسرائيل هذه لا تملك اسديروت الذي زارها فقط وانما هناك غزة. وان «القيم المشتركة» بين البلدين لا يمكن ان تتضمن الاحتلال الوحشي. على الرئيس الاميركي ان يتذكر ان الصداقة لا تعني التأييد التلقائي الاعمى.

عليه ان يتفاوض مع إيران ومع حزب الله ومع حماس وان يتفاوض قدر المستطاع مع كل من يمكنه ذلك قبل الحرب القادمة وليس بعدها. وان يتذكر ان بإمكانه ان يفعل كل ذلك. كان بإمكان كل رئيس اميركي ان يغيروجه الشرق الاوسط - الضغط على إسرائيل حتى ينتهي الاحتلال - واغلبيتهم كتفوا أياديهم خائفين وكل ذلك باسم الصداقة الرائعة.

لذلك دعونا نامل الان بان لا يكون الرئيس الاميركي «صديقا لاسرائيل»، وان لا يتصرف اوباما باعين مفمضة وفقا لمواقف اللوبي اليهودي وحكومة إسرائيل. لقد وعدونا بالتغيير أليس كذلك؟ ■

عن (هارتس) الاسرائيلية (٢٠٠٨/١١/٩)

هوامش:

١. عمرو حمزاوي: الانتخابات الرئاسية الأميركية وتداعياتها على الوطن العربي. مجلة «المستقبل العربي» (بيروت) العدد ٣٥٥، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، ص١٧.

٢. صحيفتا «معاريف» و«يديعوت أحرونوت» الإسرائيليتان في ٢٠٠٨/١١/٦.

٣. صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في ٢٠٠٨/١١/٥.

المساواة بين السود والبيض مازالت بعيدة

■ أثار انتخاب أول رئيس أسود للولايات المتحدة، موجة فرح وتأثر عارمة بين الاميركيين السود، إلا أن تحقيق مساواة بين السود والبيض في هذا البلد لا يزال يبدو هدفا بعيد المنال في نظر عدد من الكتاب والمحللين.

وراى كونراد وورييل أحد مؤسسي حركة «الجبهة الوطنية السوداء الموحدة»، إن انتخاب اوباما يشكل «حدثا تاريخيا على طريق إسقاط الحواجز العرقية في الولايات المتحدة، لكنه أضاف أنه «لم يتضح بعد ما اذا كانت هذه اللحظة من التاريخ تقودنا إلى تغيير فعلي في سلوكنا وطريقة تصرفنا حيال بعضنا البعض».

واعتبر ان «إزالة الرواسب الاجتماعية الموروثة عن حقبة الرق والتمييز العنصري مهمة ملقاة على عاتق السود انفسهم».

وفي الخطاب الذي القاه ليلة انتخابه، حذر اوباما نفسه من ان «هذا الفوز لا يشكل بحد ذاته التغيير الذي ننتظره»، وقال مخاطبا حشدا من ٢٤٠ الف مؤيد تجمعوا للاحتفال بانتصاره: إن التغيير «لا يمكن ان يحصل إن عدنا إلى ما كانت عليه الامور من قبل. وهذا التغيير لا يمكن ان يحصل بدونكم».

وراى محللون ان انتخاب اوباما هو مصدر أمل، ولكن بشرط ان يحتفظ السود بالتفاؤل الذي احياه فيهم فوز مرشحهم. واضافوا انه إن كان يترتب على كل واحد بذل جهود لتغيير حياته وحياة مجموعته، إلا انه يتعين ايضا معالجة مشكلات بنيوية وهائلة على صعيد عدم المساواة، وابدوا ترددهم وحيرتهم في معرفة إذا ما كان اوباما «سينجح في وضع سياسة قادرة على معالجة تلك المشكلات القائمة حاليا».

ولفت جيمس روكر، مؤسس مجموعة الدفاع عن الحقوق المدنية «كولور أوف تشانج» (لون التغيير) إلى أن الخطوة في رئاسة اوباما تكمن تحديدا في أن وصوله إلى سدة الرئاسة قد يحجب التفاوت الذي لا يزال قائما بين السود والبيض. وأوضح مضيفا «بعد وصول أسود إلى أعلى المناصب وأكثرها رمزية، أعتقد أن العديد من الاميركيين البيض سيقولون لأنفسهم انه لم يعد لدى الاميركيين السود من سبب يدعوهم إلى التذمر». لكن المشكلة هي أنه «لا يزال هناك تمييز في السكن وجرائم عرقية ونسبة من السود تفوق البيض في السجون، وعدم تكافؤ في التعليم، كل هذا لا تزيله انتخابات».

أما القس ال شاربتون، أحد أبرز وجوه حركة الحقوق المدنية، فقد لخص المسالة بقوله «الموضوع لم يعد موضوع العنصرية على طريقة أعضاء «كلو كلوكس» الملثمين، بل هو موضوع عدم التكافؤ وتحقيق التغيير الذي صوتنا لاجله».

واضاف «بعد قيام كونغرس ديمقراطي إلى حد بعيد ووصول رئيس أسود، وإذا لم نتمكن الآن من إقرار قوانين تصلح النظام التربوي ونظام السجون، فهذا سيدل بكل بساطة على عدم كفاءتنا. ■

أوباما: انفتاح على روسيا والصين

وأوساطه تنفي التزامه «الدرع» الصاروخية

■ اكد احد مستشاري الرئيس الاميركي المنتخب باراك اوباما (١١/٨) أن الاخير لم يقطع اي تعهد بمواصلة مشروع الدرع الاميركية المضادة للصواريخ في اوروبا الشرقية، مناقضا بذلك ما قاله الرئيس البولندي ليخ كاجينسكي.

وكانت المانيا، على لسان وزير خارجيتها فرانك شتاينمر، دعت اوباما إلى إجراء محادثات مع موسكو حول مسالة الدرع الصاروخية التي تعتزم الولايات المتحدة نشرها، وكانت محل خلاف حاد مع موسكو التي اعترضت عليها، واعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، خطة تقضي بنشر صواريخ ردا على المشروع الاميركي.

وندد شتاينمر، في الوقت نفسه، بإعلان موسكو نشر صواريخ للتشويش على الدرع الصاروخية الاميركية، واعتبرها «رسالة غير مناسبة في الوقت غير المناسب». وأوضح أن «رئيسا أميركيا جديدا يصل ويتحدث عن انطلاقة جديدة وعن شراكات جديدة، انها فرص لا يمكن تفويتها»، وقال: «آخر ما نحتاج إليه هو سباق لنشر الصواريخ».

تزامن ذلك مع بيان للكرملين اشار إلى أن ميدفيديف واوباما بحثا خلال اتصال هاتفي «ضرورة إجراء لقاء بينهما»، وشددا على «اهمية العلاقات الروسية - الأميركية واهمية تطويرها بشكل إيجابي، ليس فقط بالنسبة إلى البلدين، بل ايضا بالنسبة إلى المجتمع الدولي ككل».

كما بحث اوباما ونظيره الصيني في اتصال هاتفي، سلسلة من القضايا، بما فيها تعزيز علاقات بلديهما مستقبلا. وافيد انهما توافقا على «ضرورة أن يحترم كل بلد البلد الآخر، وان يأخذ في عين الاعتبار ما يثيرقلقه وان يحلا بالطريقة المناسبة المسائل الحساسة ولاسيما مسالة تايوان».

ولفتت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية أن الرئيس الأميركي المنتخب أشار إلى أن «العلاقات الاميركية - الصينية ذات أهمية كبرى في الوضع السياسي الدولي الراهن». وأكد أن «تطور العلاقات بين الجانبين لا يصب في مصلحة البلدين فحسب، بل يستفيد منه العالم اجمع». ■

.. المراهنات داخليا وعالميا

■ مزيد من الرهانات أطلقها التواقون إلى التغيير الأميركي على مستوى العالم، مضاعفين من ثقل تركة جورج بوش على الرئيس المنتخب باراك اوباما، سواء على صعيد الداخل الذي صدمته فضائح تقييد حرياته بذريعة حرب بوش على الإرهاب، أو على صعيد الخارج المفجوع بالاعتداءات التي تسببت بها إدارة بوش لازمات العالم.

واذ ذاك، تتوقع عدة جمعيات من الرئيس الأميركي المنتخب الاضطلاع بمهمة بالغة الحساسية تكمن في ترميم المبادئ الدستورية والحريات الفردية بعد ما تعرضت له من انتهاكات وتجاوزات في الولايات المتحدة جراء الحرب المزعومة على الإرهاب.

فقد أعلنت الجمعية الأميركية للدفاع عن الحريات الفردية أن فوز اوباما يتيح للحريصين على الحرية فرصة لترميم الحقوق الدستورية والتقدم في اتجاه المزيد من التحرر.

كذلك ناشدت جمعية (الهيومن رايتس فيرست) الرئيس المنتخب العمل سريعا على طي صفحة سياسات التعذيب وغيرها من التجاوزات التي حرمت واشنطن في السنوات السبع الأخيرة القدرة على تولي الزعامة في مجال حقوق الإنسان.

وأشار هؤلاء الحقوقيون إلى سلسلة الانتهاكات الأميركية التي ارتكبت بذريعة هذه الحرب في سجن غوانتانامو وبشان عمليات التنصت على الاتصالات الهاتفية والاعتقالات بناء على المظهر وعمليات الدهم بدون تفويض واستخدام التعذيب خلال الاستجوابات وفتح سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي أي إيه»، هذا كله دون ذكر سلسلة إجراءات عرفت بـ«قانون باتريوت»، أرست أسس سياسة تمنح صلاحيات موسعة للسلطة التنفيذية ووكالات الاستخبارات وقوات الأمن وذلك باسم مكافحة الإرهاب وقد أقرت بعد ٤ أسابيع على اعتداءات أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

ونقل عن خبراء دوليين أن العالم يتوقع من اوباما الاضطلاع بتحديات مستعصية على كل الجبهات كتصحيح الاقتصاد العالمي وتحقيق السلام في الشرق الأوسط وانقاذ الأرض من الاحتباس الحراري واستئصال الجوع من العالم لكنهم رغم ذلك يخشون من أنه ليس قادرا على إنجاز الكثير.

وقال جيفري غارييت مدير مركز الدراسات الأميركية في جامعة سيدني نظرا لحجم المهمة لا يمكن لأي مخلوق مهما أعطي من قدرات تلبية هذا المستوى من التطلعات التي تحيط باوباما لكن لنفترض انه يلبي مجرد ٥٠ أو ٧٥٪ من الآمال المعلقة عليه، سيكون ذلك انجازا خارقا ■

الإسلاميون العرب والمسألة العلمانية

خالد الحروب

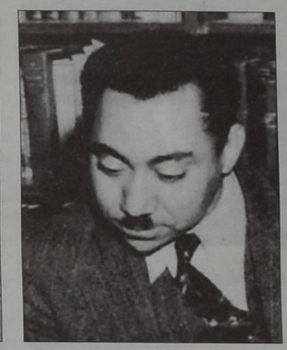

سيد قطب

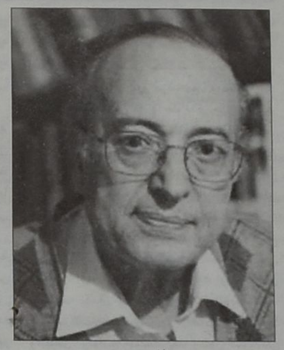

المسيري

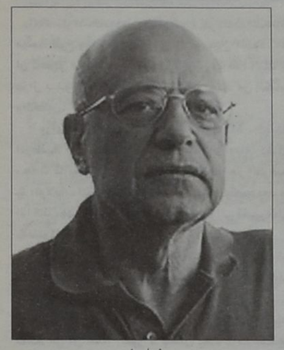

طرابيشي

• إن رؤية وتفسير كثير من الإسلاميين الحركيين للعلمانية تتسم بالميكانيكية واللاتاريخية، بمعنى انها رؤية ينقصها العمق التاريخي وإدراك تجربة المجتمعات والحضارة العربية والإسلامية على مدار اربعة عشر قرنا

• كان الشعار الديني وسيلة للتوظيف السياسي، ساهم في إنجاح المشروعات السياسية والتوسعية لكثير من الحكام والخلفاء المسلمين، بيد ان جوهر التسييس اليومي والعلاقات التي تنسج حوله كان بعيدا عن تحكم الدين

• انفصال السياسة عن الدين كان، في الجوهر، هو الواقع المعاش في مسيرة التاريخ الإسلامي، والتوتر والعداء الإسلامي المعاصر للعلمانية مرده نشأتها الحديثة في الغرب

■ مثل صعود الأصولية الإسلامية في المنطقة العربية، والأصوليات المتنوعة ثم في مناطق أخرى من العالم، تحدياً لأطروحة «تعلمن العالم»، أي أفول الدين وتوجه مجتمعات العالم نحو علمنة سياسية واجتماعية كما قدر وتوقع مشروع الحداثة الاوروبي. بيد ان هذا الصعود لـ «الديني» على حساب «العلماني» وانتشار الحركات الدينية نظر له من بعض زوايا التحليل التاريخي على أنه مجرد الحشرجة ولفظ الأنفاس الأخيرة، وربما الطويلة، للدين في العالم، أو هي «صحوة الموت».

من زاوية الإسلاميين أنفسهم فان النظرة إلى العلمانية، وعلى مدار عقود طويلة ماضية، اتسمت بالسلبية التامة والعداء شبه المطلق. العلمانية في تعقل الإسلاميين معناها فصل الدين عن الدولة، وفتح الباب لكل ما هو غير إسلامي كي يتمدد في المجتمع على حساب الدين.

والعلمانية بحسب التحليل الإسلامي الحركي هي حركة طارئة على المجتمعات العربية والإسلامية ولن تلبث أن تأفل ومعها نظرية «العلمنة المتواصلة» للتاريخ الإنساني.

برزت العلمانية واكتسابها لمساحات جديدة عنى، بالنسبة للإسلاميين، أفول الدين وخسارته لتلك المساحات. معظم ما تنادي به العلمانية، حسب ما يراه الإسلاميون فيها، ينادي بعكسه الدين، ولذلك فالخصومة هي ناظم العلاقة، نظريا وواقعيا. العلمانية لا تقبل خلط الدين بالدولة، بينما رؤية الإسلاميين للإسلام هي أنه «دين ودولة». والعلمانية (الحداثوية الليبرالية على الأقل) تعزز الفردانية وتقدس الحريات، فيما الإسلام، وكل الأديان، تعزز فكر الجماعة وتضبط الحريات وفق الحدود الدينية. العلمانية هي نزع للمقدس عن الطبيعة والكون وبالتالي عن الاجتماع البشري. الدين هو إضفاء للمقدس على ذلك كله وأزيد.

يندرج إدراك معظم الإسلاميين للعلمانية في التعريف الأقصر والمباشر لها، فصل الدين عن السياسة، ومن هنا ينبع معظم عدائهم لها. برغم ذلك ثمة منظرون إسلاميون، ابرزهم عبد الوهاب المسيري، قاموا بتوسيع تعريف العلمانية من ما سماه «العلمانية الجزئية»، اي فصل الدين عن الدولة، إلى «العلمانية الشاملة»، وهي فصل كل ما هو مقدس عن كل ما هو دنيوي (حتى لو لم يكن سياسيا) . «العلمانية الشاملة»، بحسب تعريف المسيري، تتسم بأنها كامنة وعضوية وتطال حياة الفرد ونظرته للحياة والوجود وتعيد تشكيل سلوكه اليومي والاجتماعي والمهني بشكل مادي بحت، و «حوسلة» الأشياء والقيم وحتى الأحلام والرغبات أي النظر لها على انها وسائل مادية تحقق أهدافا مادية ملموسة ليس إلا. وبالتالي فإن هذه العلمانية تصهر الحياة الإنسانية برمتها وفق قالب مادي ليس فيه دور لـ «المقدس، والدين».

لكن مقاربة المسيري للعلمانية (في كتاب موسع من جزءين بعنوان «العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة» (متناقضة ويزيدها الارتباك الإسلامي والعربي في التعامل معها ولا تقدم منهجا عمليا للتعامل معها). فهو من ناحية لا يبدو معترضا على العلمانية الجزئية «وفصل الدين عن الدولة، حيث يقول «نحن نذهب إلى أن ثمة فصلا حتميا نسبيا للدين والكهنوت عن الدولة في كل المجتمعات الإنسانية تقريبا (إلا في بعض المجتمعات الموغلة في البساطة والبدائية، حيث نجد أن رئيس القبيلة هو النبي والساحر والكاهن)... فالمؤسسة الدينية لا يمكن أن تتوحد مع المؤسسة السياسية في أي تركيب سياسي حضاري مركب».

وفي نفس الوقت فإن توسيعه لتعريف العلمانية بـ «العلمانية الشاملة والكامنة» ينطبق على معظم إن لم نقل كل جوانب الحياة المعاصرة، شكل التنظيم الحياتي، المهني، تقسيم العمل، العلاقات، الاقتصاد، الثقافة والفن، وكل ما يقود هذه المجالات من حوافز ودوافع ومعظمها الرغبة في الاستكشاف والمراكمة والسعي نحو التحسين.

وهكذا فإن هذا التعريف وتفكيك شكل الحياة المعاصرة بناء عليه لا يقدم حلولا ولا يشرح، وهو الأهم، سبب غلبة هذه العلمانية الشاملة وبنيتها الكامنة في كل جوانب الحياة على الرؤى الأخرى للعالم (غير العلمانية مثلا)، ولماذا يتم تبني هذا النمط العلماني للحياة من قبل شعوب وثقافات العالم وهناك تطلع دائم نحوه ورغبة بامتلاكه.

وهو من ناحية ثانية يفتح للدين العودة إلى السياسة من النافذة بعد ان سد عليها الباب وان بموارية، برفضه نزع المقدس عن أهم كل جوانب الحياة الجمعية (ومن ضمنها السياسة). أما المقاربة الأكثر غنى حول موضوعة العلمانية والمجتمعات الإسلامية هي التي يطرحها جورج طرابيشي في كتابه «هرطقات، بجزءيه، ويجادل فيهما أن بذور العلمنة السياسية موجودة في الممارسة الإسلامية منذ القرن الأول الهجري، وان انفصال السياسة عن الدين كان، في الجوهر، هو الواقع المعاش في مسيرة التاريخ الإسلامي، وان التوتر والعداء الإسلامي المعاصر للعلمانية مرده نشأتها الحديثة في الغرب وليس ماهيتها نفسها.

يمكن القول عموما إن رؤية وتفسير كثير من الإسلاميين الحركيين للعلمانية تتسم بالميكانيكية واللاتاريخية، بمعنى أنها رؤية ينقصها العمق التاريخي وإدراك تجربة المجتمعات والحضارة العربية والإسلامية على مدار أربعة عشر قرنا.

وهي رؤية متأسية على تفكير وتفسير حرفي للأصول يحيد التاريخ. فإذا كانت العلمانية هي «الجزئية» أي فصل الدين عن الدولة فإن التجربة التاريخية الإسلامية تشير إلى أن «الدولة الإسلامية» في عهود ازدهارها، الأموي، والعباسي، والأندلسي مثلا، كانت أقرب إلى الدولة العلمانية منها إلى مثال «الدولة الإسلامية النموذجية» الذي يعتقده ويفترضه الإسلاميون الحركيون اليوم. كان «الإسلام» هو الشعار الفضفاض العريض الذي تتحرك تحته سياسات المصالح والمطامع والأنانيات والحروب والصراعات التي يتم تفسيرها وفهمها وفق عنصر المصلحة السياسية البحتة.

وكان الشعار الديني وسيلة للتوظيف السياسي وقد ساهم في إنجاح المشروعات السياسية والتوسعية لكثير من الحكام والخلفاء المسلمين. بيد أن جوهر التسييس اليومي والعلاقات التي تنسج حوله كان بعيدا عن تحكم الدين. لذلك فإن التطلع نحو حلم «الدولة الإسلامية» كما يرسمه الحركيون الإسلاميون اليوم والاستشهاد بمراحل ازدهارها ونسبة ذلك الازدهار إلى ان النموذج المعتمد كان «الدين والدولة» هو قراءة قاصرة وافتراضية وفوقية للتاريخ العربي والإسلامي. وهي لا تاريخية أيضا لانها تستثني تجربة الاربعة عشر قرنا من التسييس الإسلامي («العلماني في جوهره) لكنه غير المعادي للدين بل المتحالف معه، اي ربما أمكن وصفها بـ «العلمانية المؤمنة». وتجربة تلك القرون الطويلة هي جزء عضوي لا يتجزأ من «الإسلام التراكمي» الذي أرادت الحركات الإسلامية أن تبني عليه لكنها عمليا قطعت معه.

وهذا القطع تم بطريقة لا واعية حين أرادت هذه الحركات أن تبعث نموذجا إسلاميا لم يتحقق تاريخيا. وفي أقصى حالات الطوباوية فإنها تقفز عن كل تلك التجارب التاريخية الطويلة لتستأنس بالحقبة الراشدية الأولى، قافزة عن أربعة عشر قرنا من التجربة الغنية والمتداخلة والمتنوعة بنجاحاتها وفشلها وخبراتها، وتعود إلى «البداية النقية»، كما هي رؤية سيد قطب اللاتاريخية أيضا. فقطب دعا إلى العودة إلى «الينابيع الأولى» للإسلام طارحا التجربة التاريخية جانبا وغير آبه بها..■

«الحياة، اللندنية
(٢٠٠٨/٨/٢٤)

خبر

قبل فوات الأوان..!

يقتضينا الواجب الآن وقد نحيّنا الكفاح المسلح جانبا وصار جزء من كفاحنا يتمثل في اعتقال كل من يفكر في إقلاق راحة المحتل، وجزء آخر يتمثل في الحفاظ على تهدئة تجعل المحتل ينام بسلام، مقابل حصولنا على بضعة صهاريج من الوقود، في معادلة أقل ما يقال فيها أنها لا تليق بتاتا بتضحيات شعبنا، والدماء التي نزفها طيلة ستين عاما هي عمر اللجوء فالثورة، فالدولة أو ما يشبه الدولة، يقتضينا الواجب ولم يبق لنا إلا الخلافات والخراب كي نقتسم مرارتهما أن نستعمل أوقات فراغنا المديدة ليكتب كل منا ومن موقعه، ووحي تجربته ما عرفه وما خبره عن التجربة المرة لشعبنا مع الأيام.

ورغم مرور ثمانية ثلاثين عاما على مجازر أيلول، وستة وعشرين عاما على الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وخمسة عشر عاما على اتفاقات أوسلو، إلا أن القصة، أو القصص الكاملة، لهذه الأحداث المصيرية في حياة شعبنا الفلسطيني، وغيرها من الأحداث لم تكتب بعد، ولا أعرف إن كان سيقيض لها أن تكتب أم لا، وما لدينا، حتى الآن، لا يعدو كونه أجزاء مبعثرة من لوحة ما يزال جزء كبير منها مدفونا في أعماق البشر، وفي الوثائق المنهوبة، أو الموجودة، أو التي لم يحن الوقت بعد للاطلاع عليها.

ولا نضيف جديدا إن قلنا أن الكتابة التاريخية تقتضي الدقة والتوثيق العلمي بما يريح الباحث الحالي أو المستقبلي ويوفر له الوضوح، والآفاق الرحبة لرؤية موضوعية تكون أمينة لحقائق التاريخ، ولما حدث فعلا ، دونما تزويق، ودونما إغفال لأي جهد مهما بدا أنه متواضع. فكما نحن بحاجة إلى معرفة مجريات الثورة الفلسطينية عسكريا وسياسيا، وفي المحافل الدولية، علينا أن نقرأ أيضا قصة اتحاد الكتاب الفلسطينيين، واتحادات الطلبة، والمرأة، والعمال، وقصة الشبيبة والأشبال، وصولا إلى مشاغل التطريز، لأنه وفي كل موقع من المواقع كان يرتسم ملمح ما من ملامح الشخصية الفلسطينية المكافحة لبلوغ غد أفضل، غد لا تليق به الصورة المرتسمة الآن في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة.

وانطلاقا من هذه القناعة يتملكنا السرور عندما يطل علينا من حين إلى آخر كتاب مذكرات كتبه هذا القائد الفلسطيني أو ذاك، فهو، ولا شك، جزء من كامل التجربة. و قد بات بمقدورنا الآن أن نناقش الجميع - وما دمنا نحن وهم لا نفعل شيئا ذي بال كبير - فيما يكتبون، وأن نضاهي ما كتبه أحدهم بما كتبه آخر. وحزننا الأكبر على الذين رحلوا من القادة التاريخيين، مثل الأخ ياسر عرفات، الذي تمر الآن الذكرى الرابعة على رحيله مقتولا بالسم، والرفيق جورج حبش، وأبو علي مصطفى، وغيرهم من القادة الذين اغتيلوا، أو توفاهم الله دون أن تتاح لهم فرصة أن يكتبوا ما كان ينبغي أن يكتبوه عن هذا الشعب الذي تولوا قيادته، أو قيادة قطاعات واسعة منه زمنا طويلا، وكانوا يعرفون الكثير، ولكن جزءا كبيرا من هذا الكثير تغيبه الآن قبور القادة والمسؤولين، المنتصبة هنا وهناك، شاهدة على غياب بعض ما في التجربة من حقائق، ومن صدق، ومن ألق ■

أحمد سعيد نجم

«الشاب فرويد في غزة»

فيلم سويدي يعرض للآثار النفسية لجرائم الاحتلال على سكان قطاع غزة

رشيد الحجة - أوبسالا (السويد)

■ عرض في صالات السينما في ثماني مدن سويدية فيلم وثائقي بعنوان «الشاب فرويد في غزة» في الفترة ما بين ٧ و١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري للمخرج السويدي بيو هولمكفيست الذي أقام في قطاع غزة مدة عامين.

يتحدث الفيلم عن طبيب فلسطيني متخصص في العلاج النفسي يدعى عائد حمداني أشرف على علاج مجموعة من الفتية والأطفال الفلسطينيين في القطاع. ويقول الدكتور حمداني في الفيلم «نحتاج إلى مليون طبيب نفسي لنتمكن من معالجة سكان غزة الذين يعانون ضغط الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته العدوانية من قتل وتدمير وتعذيب بفعل الحصار، وما يختزنه الأطفال في ذاكرتهم من مشاهد القتل والترويع طيلة سنوات الاحتلال والحصار ومن ثم جولات الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني».

أجمع عدد من كبريات الصحف السويدية على أهمية الفيلم وتأثيره على المشاهد. ويكتب يوهان كرونيمان مراسل جريدة «اجينزنيهيتير» (أخبار اليوم) الأوسع انتشارا في السويد: يحاول الطبيب عائد العمل في السجن الذي يدعى قطاع غزة. إنه يقوم قدر إمكانه بترقيع ما مزقته الحرب في نفوس الضحايا، ويضيف كرونيمان: إنهم الأطفال الذين شحنوا رغبتي للصراخ بأعلى صوتي في وجه العالم.... الأطفال الذين شاهدوا آباءهم وأمهاتهم وإخوانهم وأخواتهم يتقطعون إربا أمام أعينهم وما يسقط فوق رؤوسهم هو القنابل الإسرائيلية.

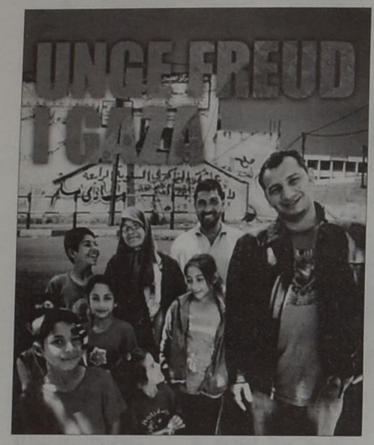

ويكتب ناقد آخر: هو فيلم مهم بدون أدنى شك ويعطي الفرصة لفهم مايدور هناك، حيث صدق حمداني بقوله؛ نحتاج لمليون خبير نفسي للعمل في غزة. ويختتم صحفي آخر مقالته عن الفيلم بالقول: باسم الإنسانية جمعاء علينا أن نخجل مما يحصل هناك.

وسئل إثنان من أشهر أخصائيي طب نفس الأطفال في السويد عن رأيهما بعد مشاهدة الفيلم، فقال الدكتور لارش جوستافسون: إنه فيلم يهز المشاعر، عندما يصف الحياة اليومية المنافية لما يقبله العقل في قطاع غزة. بينما يقول الطبيب هنريك بيلينج وهو من الذين يساعدون الفلسطينيين منذ ثلاثة عقود: لم أر أبدا مثل تلك المادة الوثائقية سابقا، وتحديدا بما يخص مشاهد مراحل المحادثة والعلاج النفساني.

يذكر بأن اهتمام المخرج والمنتج بيو هولمكفيست بالقضية الفلسطينية بدأ منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي. فقد أثار فيلمه الوثائقي الثاني «القدس مدينة بلا حدود» الذي تم عرضه في ليلة عيد الميلاد في العام ١٩٧٩، ضجة سياسية وإعلامية وقضائية كبيرة على الساحة السويدية استمرت يومئذ لعدة أشهر، وفي ذاك الفيلم هاجم هولمكفيست نائب رئيس الوزراء السويدي بير ألمارك، من حزب الشعب المؤيد لإسرائيل، لافتتاحه ماسمي بغابة المارك على أنقاض قرية عمواس الفلسطينية المحتلة.

وقد حصل فيلمه الثالث «جيتو غزة» الذي عرض عام ١٩٨٤ على جوائز عالمية كبرى. ثم أطل بفيلمه الرابع «جاء الأسد من غزة» العام ١٩٩٦.

نذكر أيضا أن العاصمة السويدية ستوكهولم تحتضن، مابين ١٢ و١٤/١١ مؤتمرا دوليا تحت عنوان «لقاء دولي حول حماية الأطفال في البلدان المعرضة للنزاع والحرب»، وهو الأول من نوعه وتشارك فيه وزارة الخارجية السويدية وجمعية سيدا وجمعية أنقذوا الأطفال ومنظمة اليونيسيف وجامعة كولومبيا ■

حركة القوميين العرب

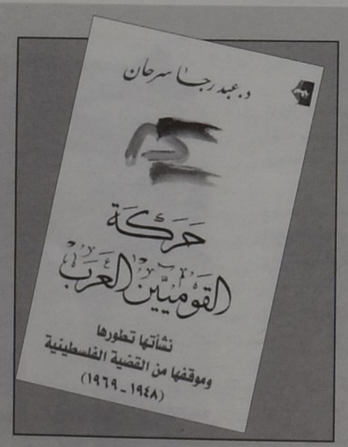

■ عن مركز الغد العربي للدراسات في دمشق صدر كتاب «حركة القوميين العرب» نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٦٩) / للكاتب الفلسطيني الدكتور عبد رجا سرحان. الكتاب دراسة أكاديمية جادة لحركة القوميين العرب التي لعبت في وقت من الأوقات دورا كبيرا في تاريخ المنطقة العربية ورفدت الساحة الفلسطينية بتنظيمين كبيرين وأساسيين هما «الشعبية» و«الديمقراطية»، أما المؤلف فهو من قدماء أعضاء الحركة، ومن ثم الجبهة الشعبية، وقد نال عن كتابه هذا الذي سنعرض له في أعداد قادمة، شهادة دكتوراه في الآداب، قسم التاريخ من الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠٥ ■

تنويه واعتذار

■ تنوه «الحرية» إلى خطأ فني أدى لسقوط عنواني مقالتين ثقافيتين في الصفحتين ١٨-١٩ من العدد الماضي، وإذ تعتذر «الحرية» من قرائها الأعزاء، تتقدم أيضا بالاعتذار من الكاتب أحمد سعيد نجم، وعنوان مقالته «حقول الغام السياسة»، ومن الكاتب مروان الخطيب، وعنوان نصه الأدبي «حين يصعد صالح إلى أحلام الكبار» ■

Digitized by Birzeit University Library

من أشعار فدوى طوقان

نشرنا في العدد ما قبل الماضي مختارات من أشعار أبي سلمى المنشورة في الأعداد الأولى من مجلة «العربي». وكانت «العربي» قد نشرت في أعدادها المائة الأولى إحدى عشرة قصيدة للشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان اخترنا منها المقطوعات التالية:

القصيدة الأولى

لا لا تسلني، لن أبوحَ به ... سيظلُّ حُبّكَ سرُّ أغواري
أعطيه من ذاتي وأمنحهُ ... ما عشتُ ـ عاطفتي وإيثاري
أسقيهِ من عطري، أُوسِّدُه ... صدري، أناغيه بأشعاري

...

وأضُمُّ أجفاني على حُلُم ... متضرم الأنفاس معطارِ
هاأنت في عينيك عاصفةٌ ... تجتاحُني، وهبوبُ إعصارِ
ها أنتَ بحرٌ راح يأخذني ... في موجتيه أخذ جبارِ
هاأنت، هاأنا، قصةٌ بدأت ... مكتوبةٌ في سفرِ أقداري
لا، لا تسلني لن أبوحَ به ... سيظل حبك سر أسراري

«العربي». العدد الثاني. كانون الثاني ١٩٥٩

إليه بعيدا

غبتَ، ولو غبتَ، فما زال في ... دمي عبيرُ منك يرويني
يُخصبني، يملأ كوني غنىً ... يمنحني أجمل ما في الدُّنى
الشعرَ، والحلمَ، ودفء المنى

غبتَ فأيامي رؤىً وانتظارُ ... حلوٌ على الرجاء يطويني
وحين يزوي الليلُ أهلَ الهوى ... أحضنُ أشواقي وأغفو على
ذكرى توافيني!

ذكرى هنيهات ملاء قصار ... أحملها في سر تكويني
تعود لي.. تعود لي في غدٍ ... وترجعُ الدربَ تناديني
فأصحب الشمس إلى موعدي
أصحُبها وفي دمي يقظةٌ ... يبعثها الحب فتعطيني

العربي، العدد الثامن. تموز ١٩٥٩

الكلمة والتجربة

يومٌ، وتنهارُ سماواتنا
وتنتهي الدنيا التي أزهرتْ
وأمرعت فيها خيالاتنا
يومٌ، وترتد حيارى الخطى
تسأل عن أشواقنا الرائعة
تبحث عن أشبائنا الضائعة
أين مضت؟ كيف استحالت هَبَا
أهكذا نفقد أحلامنا؟
أهكذا لا شيء يبقى لنا؟

العربي. العدد الحادي عشر. تشرين الأول ١٩٥٩

عد من هناك

أتُراك تذكرها؟ فما زالت هنا روحاً تُطيفُ
بالدار، بالبستان، بالجو الربيعي اللطيفْ
بالمقعد الحاني الوثير
بمكانك الغالي الأثير
نحيا على الذكرى، على لحظاتها النشوى معكْ
يوم احتواتها الدار قلباً خافقاً لتودعك

...

يا حُبَّها، أتراك تذكرها؟ هنا هي ما تزالْ

...

ذكرى يظل عبيرها يهمي، يرف هوىً وشعراً
يدعوك، يهتف: عُدْ لها
يا طفلها
عد من هناك، من البعيد، لصدرها الحاني الظلال

العربي، العدد الثالث عشر، كانون الأول ١٩٥٩

يوم الثلوج

ما زال في نفسيَ يومُ الثلوج
أغنيةً بيضاء
عميقةَ الأصداءْ

...

ويومها أحسستُني يومها
أعانق الحياة في مجدها
وجدتني أبلغُ ذرواتها
رأيتني أملك ثرواتها
وكان حسبي يومها حسبي
أن رحتُ أحيا مُنتهى حبي

...

اللهُ لو يرجع لي
في عامنا المقبل
يوم الثلج

العربي، العدد السادس عشر، آذار ١٩٦٠

رجوع إلى البحر

سنمضي يا جزيرة حلمنا
لا تمسكينا بعدُ، يكفينا بأرضك ما لقينا
ألقاً سرابياً رابيا لقينا
وخيوط ضوءٍ واهياتٍ غرَّرتنا
لما دعتنا
ورمت بنا في القفر، في العبث المريع، وضيّعتنا

العربي، العدد ٢٢ أيلول ١٩٦٠.

غيران

غيرانُ يا زنبقْ

ظُلمتَ، من قال حبينا سواك؟
من قال بعناك وعفّنا شذّاك؟
وأنتَ دنيانا التي نعشقُ..
يا حُبنا الأخيرَ يا زنبقْ

العربي، العدد ٢٥ كانون الأول ١٩٦٠

مكابرة

شُغلنا عنكَ وانفتحت لنا الآفاقُ تدعونا

تُجدُّ لنا مُنىً أخرى
وتزرع حولنا الأفياءَ، تمطرنا بألف رجاء
وقلنا: يا خلاص الروح!
أخيراً قد تعافينا
فلا نحنان، لا أشواقَ، لا ذكرى تنادينا
فمن أي الكهوف بزغت يا وجهاً عبدناه
زماناً، ثم في أعماق ماضينا طمرناهُ

«العربي»، العدد ٣٧ كانون الأول ١٩٦١

بوركت لحظتنا

أتُرانا
نزرع الأيام نمشي مُثقلينْ
نطأ العوسجَ، نعيا بالذي نحمل من عبءِ
السنينْ
أترى من أجل هذا نحن نحيا؟
ما الذي ننتظر؟
ما الذي نحيا له؟

العربي، العدد ٤٣ حزيران ١٩٦٢

أمام الباب المغلق

هل تسمعني يا رب البيت؟
أنا بعد ضياعي في الفلوات بعيداً عنك أعود إليكْ
لكنَّ رحابك مغلقةٌ في وجهي غارقةٌ في الصمتْ
لكنَّ رحابك كاسيةٌ بتراب الموتْ
إن كنت هنا فافتح لي بابك لا تحجب وجهك عني
وانظر يتمي وضياعي بين خرائب عالمي المنهارْ
وعلى كتفي أحزانُ الأرض وأهوالُ القدر الجبارْ

العربي، العدد ٦٨ تموز ١٩٤٦

ولا شيء يبقى

معاً نحن هذا المساء، وتطويك عني غدا
ضراوةُ هذي الحياة
ستقصيك عني بحارٌ، وهيهات بعدُ أراك
سأجهد دوماً إلى أين أفضى
مسيرك، أيَّ اتجاه
أخذت، وأي مصير خفيٍّ حثثت إليه خطاك
ستمضي، وسارقُ كل جميلٍ وغالٍ لدينا
سيسرق هذي الهناءَة منا
ويفرغ منها يدينا.

العربي، العدد ٩٤، أيلول ١٩٦٦

«حوار»

سلوى شحادة الجندي

■ يقول جدي الرابع «نحن آتون من النهر الضائع». بدأت أنا وأخي محاولة تفسير ما يقصده جدنا: هل ترى يعني حياتنا وبعض تقاليدنا الحارة والحارقة أحياناً. أم أنه يريد أن يقول: إننا تابعون لكل من يعطي فلسفته الغيبية لنا، وحالات البؤس الذي يترافق مع الشفقة المتغلغلة إلى جيل نشأ في العتمة معتقداً أنها النور!.

لقد أخذنا من التاريخ ما كتبه الآخرون عنا، وبدأنا نخلق له عيونا وأذانا لا ترى ولا تسمع ولا تناقش. أما نحن فلم نبن عقولا تبحث وتفكر وتبدع.. قال أخي: الحقيقة كل ما لدينا موروثات تجاوزها الزمن وقذفها على بساط رمادي الألوان، لا يمكن أن يقرأ فيه أي معنى محكي قد يفيد الجيل القادم..

أنا أفرح من كل قلبي عندما تتكشف أسئلة أحفادي عن كل أمر.. هذا المبدأ لم يعرفه القدماء تقريبا، التسليم بلا شروط كان سبيلهم إلى الإيمان الأعمى، والكلمة دوما هي للكبار، عندما انطلقت حكاية جدي في العائلة

وهذه الكلمات التي تحمل معانٍ كثيرة، انفتحت في بيتنا طاقات لها ثقوب لا تنتهي ولا تحمل أي دفء لأيام قد لا يعترف بها التاريخ وقد تنكرها العائلة.. وذلك النهر الذي يقصده جدي هو ذلك التشتت الذي يسكن خلايا تاريخنا ولغتنا.

مع أن لغتنا غنية حتى عندما تسرق من عقولنا بعض مفرداتها، وهي أيضا ذات بساط واسع يمكن أن يكتب عليها حكايا مع النسيج الملون لكنها مزيفة في نقلها لبعض الحقائق. يثقلني تحليل المعنى الذي تحدث عنه ذلك الجد الرابع، تأخذ من الأفواه التتنة أحكامنا ونضغطها على ضمائرنا وبلا تردد تمنحها السلطة المقهورة بل السلطة القاسية. عندما سألت جدي يوما عن مسألة تخص التاريخ وصدقيته. أجاب: وأين صدقية التاريخ يا بنيتي!!

التاريخ هو ما لا نفعله، وما ننفعل به، وليس مستوردا كما أرى في كل ما يدور حولنا..

في الحقيقة لم يكن يقنعني ذلك الكلام معتقدة أن تلك الأحداث التي رويت أو كتبت تحمل مصداقية الفعل.. وإذ به يبدأ بتفنيد بعض الحكايا التي ربما قرأها وقد يكون سمعها في جلسات الرواة، وكانت السخرية تحرق أجفانه: ليس مهما أن يقف المرء قبالة رفيقه ويقول : أنا أصنع التاريخ، لأن التاريخ صناعة جماعية، وليست صناعة أفراد ملأ تلافيف أدمغتهم غيبيات مقهورة ومهترئة، وحكايا فقدت النطق منذ زمن ويحاول البعض استنطاقها بتراكيب السنة ملونة ومشققة من كل الجهات.

هل يعتقد جدي بعد هذا الزمن أننا ما زلنا آتين من النهر الضائع!!.

ترى وأين يوجد هذا النهر، ولم نسمع عنه من قبل! ولم نر ضفافه! وهل يوجد نهر بلا ضفاف!! لقد مات الحاكم وحيدا ولم يوجد هناك من يغلف جثته ولو بأوراق مهترئة.. وجارنا الذي يكرس أمواله وقد جاوز الثمانين، يدعي أنه بلا ماض وبلا حاضر ترى ولمن يكرس كل تلك النقود، تسأل الجدة المهيبة..

وبيتنا العتيق لا نخاف عليه من السقوط لأنه مسنود بأعمدة صلبة.. وحكايا جدي مصلوبة على كل الجدران. أما أنا وأخي لم نلتق إلا في الطريق المتعرج للتاريخ، فهل نحن آتون من النهر الضائع!

صديقتي الطبيبة ما تزال تحمل هموم أحفادها وتقول: الصمت قتل عمد يجب أن نحكي لكي يفهم كل الصغار، لا يكفي الاستناد إلى الموروث!! ■

الحرية

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر
ص. ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق ـ سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥ ـ ٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب: ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

Digitized by Birzeit University Library

من بوابات القدس القديمة

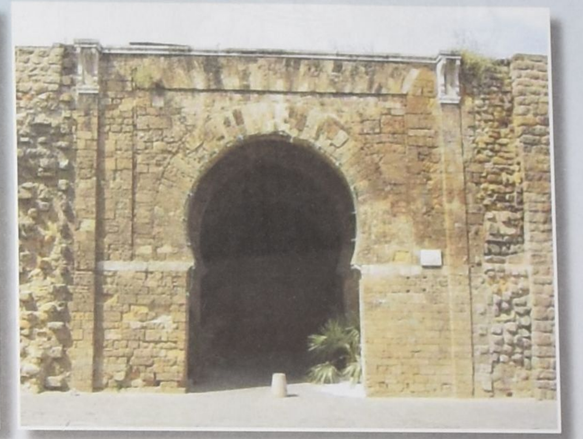

باب الجديد

باب العمود

باب الأسباط

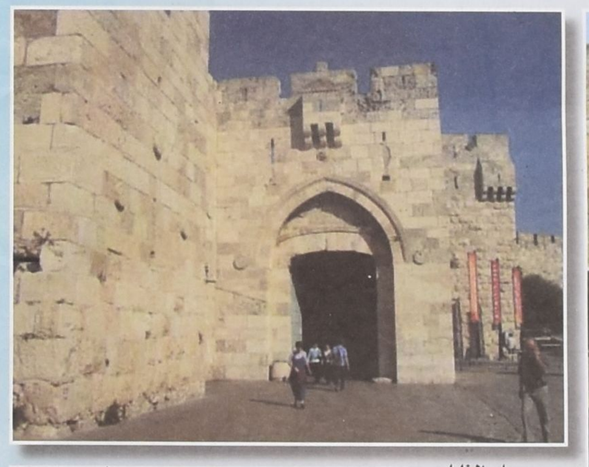

باب الخليل

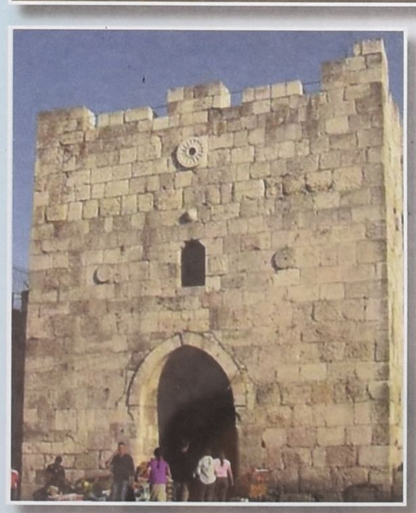

باب الساهرة

باب المغاربة

Digitized by Birzeit University Library